مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 27 شباط 2024

مقالات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي : أهداف الحرب على غزة وإستراتيجية تحقيقها... ما هي استراتيجيات اسرائيل والأهداف المعلنة في غزة، وكيف يمكن مقارنتها بالبدائل؟

بقلم عازار جات

يقترح هذا المقال أن الأهداف المعلنة للحرب في قطاع غزة والاستراتيجية التي تم اختيارها لتعزيزها هي في الأساس ضرورية ومناسبة للوضع وقابلة للتحقيق، حتى لو لم تؤد إلى "حل" في المستقبل المنظور. ويستعرض البدائل المقترحة في ما يتعلق بأهداف الحرب وسيرها ويجادل بأنها تفتقر إلى التماسك الداخلي ولا تفي باختبار الواقع.

عقب أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول، بدأت مناقشة في إسرائيل حول الأهداف الصحيحة للحرب ضد حماس والاستراتيجية الأنسب لتحقيق هذه الأهداف .وهي المناقشة التي اشتدت بعد بدء الهجوم البري المستمر في قطاع غزة. لقد أيد معظم المعلقين العسكريين هدف الحرب المتمثل في الإطاحة بحماس، في حين انتقدهم آخرون باعتبارهم يرددون ما يقوله المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ويعبرون عن المشاعر العامة العشوائية لضرب حماس بكل الطرق الممكنة بعد المذبحة.

والواقع أن الحذر والانتقاد والتشكك فيما يتصل بالمشاعر العابرة أمر مبرر وضروري نظراً للسجل الإشكالي لحروب إسرائيل في العقود الأخيرة. إن تجارب حربي لبنان الأولى والثانية التي اتسمت في البداية بالحماس ثم تبعتها خيبة الأمل والتعقيدات والخسائر المتراكمة متجذرة بعمق في أذهان المعلقين. وعلى النقيض من ذلك، تتميز عملية الدرع الواقي التي شنتها إسرائيل (2002) بنجاحها في استعادة السيطرة على الضفة الغربية وقمع الانتفاضة الثانية بشكل كامل،على الرغم من الشكوك الأولية التي أبداها بعض المعلقين العسكريين. فهل الحرب الحالية في قطاع غزة أقرب إلى عملية السور الواقي أم إلى حربي لبنان الأولى والثانية؟ وبطبيعة الحال، لا يعتبر أي من القياسين مثاليًا. لذلك سننتقل إلى تحليل ملموس لأهداف الحرب الحالية، واستراتيجية تحقيقها، والبدائل المطروحة.

أهداف الحرب في غزة كما حددها مجلس الوزراء هي تدمير البنية التحتية العسكرية والحكمية لحماس وإطلاق سراح المحتجزين. يقترح هذا المقال أن الأهداف المتعلقة بحماس، كما يفسرها مجلس الوزراء والجيش، والطريقة التي تدار بها الحرب، ضرورية وقابلة للتحقيق. ولكن هناك من رفض هذا الموقف من مختلف الاتجاهات.

وشكك البعض في القدرات القتالية للقوات البرية التي لم تجرب قتاليًا منذ عقد ونصف. ولكن منذ بداية الهجوم البري في غزة، أصبح من الواضح - وليس فقط لمفاجأة المتشككين - أن كلاً من القوات النظامية وقوات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي تعمل على مستوى استثنائي؛ ومن غير المرجح أن يوجد تعاون وثيق بين القوات البرية والقوات الجوية والقوة النارية والاستخبارات في أي جيش آخر اليوم. إن روحهم القتالية وتصميمهم مثيران للإعجاب، وهذا أمر طبيعي نظرًا لطبيعة مهمتهم الحاسمة في نظرهم.

وكانت قدرة الجيش الإسرائيلي على التغلب على دفاعات حماس داخل منطقة مكتظة بالمباني مع شبكة واسعة تحت الأرض، والكلفة في الأرواح الإسرائيلية في مثل هذه الحملة من الأسباب الأخرى للشك. ومن الناحية العملية، تبين أن نظام الأنفاق في غزة أكثر تعقيدًا وتطورًا واتساعًا بكثير مما كان مقدرًا في السابق، وأن حماس تمتلك كميات هائلة من الأسلحة والذخائر. ومع ذلك، سيطر الجيش الإسرائيلي على مدينة غزة وشمال القطاع وكسر دفاعات حماس المنظمة هناك؛ وعلى الرغم من الظروف الصعبة وانتشار اليأس العام بشأن "المماطلة" المزعومة، فإن الجيش الإسرائيلي يقترب من تحقيق إنجاز مماثل في منطقة خان يونس. كل هذا على حساب حياة أكثر من 200 شخص حتى الآن، وهو ثمن مفجع، لكنه أقل بكثير من التقييمات والمخاوف قبل العملية.

فيما يلي بعض الاستراتيجيات البديلة التي تم اقتراحها لإجراء العملية:

اقترح البعض فرض حصار كامل على قطاع غزة يؤدي إلى استسلامه في غضون أسابيع أو أشهر، ودفع السكان إلى الانتفاضة والإطاحة بحماس - كما قيل. من لم يدرك بعد أن العالم، والولايات المتحدة بشكل خاص، لن يسمح بأن تموت "دولة غزة" جوعاً لن يقتنع بأي حجة على ما يبدو. إن الرؤية المتمثلة في قيام انتفاضة شعبية في غزة ضد منظمة مسلحة متعصبة ومصممة مثل حماس تؤدي إلى تدمير سلطتها لا تقل انفصالاً عن الواقع.

ويرى آخرون يشككون في نجاح العملية البرية، أنه ينبغي تجنب محاولة السيطرة العسكرية على قطاع غزة، وخاصة على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان لصالح عمليات التوغل داخل القطاع وداخله، والقصف الجوي لمنشآت حماس. مردداً المقترحات الأميركية قبل الحرب. ويزعم مؤيدو هذا الموقف أن الجيش الإسرائيلي ليس لديه فرصة لتحقيق النصر باستخدام الأساليب الحالية للعملية البرية.

ونظراً لما أصبح واضحاً فيما يتعلق بانتشار حماس وقدراتها، فإن التوغلات العسكرية من هذا النوع لن يكون لها أي تأثير عليها. ومن المحتمل أن يؤدي هذا الخيار إلى حرب استنزاف لا نهاية لها، مع خسائر لا تقل، وتآكل معنويات إسرائيل، وتوفير نصر أخلاقي واضح لحماس. ويتجاهل أنصار هذا الموقف أيضًا أن حماس ستواصل إطلاق الصواريخ على إسرائيل إلى أجل غير مسمى.

عقب الاستيلاء على مدينة غزة وشمال قطاع غزة، وسط انتقادات لسياسة "المماطلة" في خان يونس، اقترح بعض المعلقين استراتيجية مماثلة في جنوب القطاع. ومع ذلك، فإن فعالية مثل هذه التوغلات أمر مشكوك فيه للغاية، حيث أن النشاط المكثف لثمانية ألوية إسرائيلية، فوق وتحت الأرض، حقق تقدمًا بطيئًا للغاية. فالتوغل سوف يفشل في تدمير قوات حماس المنظمة، ولن يتمكن جيش الدفاع الإسرائيلي من تحقيق السيطرة العملياتية على المنطقة، الأمر الذي ينبغي أن يمهد الطريق، كما هو مخطط له، لعمليات منخفضة الحدة. علاوة على ذلك، فإن هذا السيناريو أيضًا لا يتناول الهجمات الصاروخية المستمرة المتوقعة من قبل حماس على إسرائيل.

وقد ادعى البعض أن الجيش الإسرائيلي يستخدم بالفعل غارات مركزة - ناجحة إلى حد كبير - ضد الخلايا في الضفة الغربية. لكن هذا الادعاء يتجاهل الفارق الكبير المتمثل في أن الضفة الغربية لا تتمتع بالبنية التحتية المنظمة الهائلة التي تمكنها من جيش شبه دولة كما هو الحال لدى حماس في غزة. ولم يشارك الجيش الإسرائيلي في عمليات منخفضة الشدة ضد الخلايا في الضفة الغربية إلا بعد عملية الدرع الواقي وإعادة الاستيلاء على الضفة الغربية عام 2002 من خلال قتال شديد الشدة، وهو ما يشار إليه في قطاع غزة بالمرحلة الثالثة.

وتطالب أصوات أخرى بوقف فوري للقتال. ويمكن تقسيمهم إلى أولئك الذين يزعمون أنه لا توجد فرصة لتحقيق المزيد من المكاسب، أو أنه تم تحقيق ما يكفي بالفعل، أو حتى أننا حققنا بالفعل نتائج عظيمة. وبشكل عام، يرتبط هذا الموقف ارتباطاً وثيقاً بدعم صفقة تحرير الرهائن.

وفي ظل المناقشة العامة المكثفة التي تحيط بقضية المحتجزين، أصبح السؤال الحاسم غامضاً: ما هي الصفقة المعروضة فعلياً، وما هي الشروط التي يمكن وينبغي قبولها؟ هناك إجماع واسع النطاق داخل حكومة الحرب وبين الجمهور الإسرائيلي على وقف إطلاق النار لفترة زمنية محدودة، ربما شهر أو شهرين، مقابل صفقة المحتجزين. لايزال هناك احتمال بأن توافق حماس في نهاية المطاف على مثل هذه الصفقة إذا اقتصرت على إطلاق سراح بضع عشرات من المسنين الباقين على قيد الحياة من القائمة التي تضم حوالي 130 رهينة. على عكس الآراء المتشككة السابقة، يبدو أن التقدم الذي أحرزته قوات الجيش الإسرائيلي في خان يونس قد وضع زعيم حماس يحيى السنوار تحت الضغط. ولكن مطلب حماس الأساسي في مقابل إطلاق سراح كافة المحتجزين. وتم توضيحه قبل الإعلان عنه علناً. يتلخص في إنهاء الحرب وليس وقف إطلاق النار. ويتضمن ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، واستعادة سيطرة حماس عليه بما في ذلك الضمانات الدولية، وتبادل الأسرى على أساس مبدأ "الكل مقابل الكل".

سيقول البعض أنه لا بد من وجود حل وسط بين مطالب حماس وما يمكن أن تقبله إسرائيل. إلا أن مصلحة حماس الأساسية تتلخص في ضمان بقائها واستمرار حكمها، وهي لن تتخلى عن ورقة المساومة الرئيسية التي بحوزتها. ويقول البعض إنه من دون عودة الرهائن. "بأي ثمن". لن يكون النصر ممكناً. ورغم أن هذه المشاعر مفهومة، فإن البديل سيكون هزيمة وطنية مدوية. ويجب بذل أقصى الجهود لإنقاذ أكبر عدد ممكن من الرهائن، ويجب أن تكون إسرائيل مستعدة لدفع ثمن باهظ في سبيل تحقيق هذا الهدف. ولكن استسلام إسرائيل ليس خياراً.

ويجب أن نكون واضحين بشأن نتيجة الصفقة «بأي ثمن». وهذا يعني النصر الكامل لحماس. سيكونون قد نجوا من هجوم الجيش الإسرائيلي وسيستعيدون حكمهم على غزة. إن انتصار حماس وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين الفلسطينيين - بما في ذلك أولئك الذين شاركوا في السابع من أكتوبر سوف يتردد صداه في الشرق الأوسط. فالفلسطينيون والجمهور العربي الذي يميل في كل الأحوال نحو "محور المقاومة" سوف يدعمون حماس جميعاً. وسوف يضطر حلفاء إسرائيل المحتملون في الشرق الأوسط العربي إلى الصمت والتراجع.

وبعيداً عن الكلفة الباهظة في الأرواح التي ستدفعها إسرائيل مع مرور الوقت في مقابل مثل هذه الصفقة، فسوف تعود حماس إلى حكم قطاع غزة، فتصلح بنيتها التحتية من الأنفاق والصواريخ، وتملأ صفوفها بمجندين جدد، وتستعيد منظوماتها الدفاعية والهجومية. وهذا يطرح سؤالاً حاسماً لأولئك الذين يقترحون أنه سيكون من الممكن استئناف الحرب في مرحلة لاحقة: هل أخذوا في الاعتبار بشكل كامل الخسائر البشرية إذا حاول الجيش الإسرائيلي إعادة احتلال المناطق التي سيخليها في قطاع غزة؟ ومع مقتل أكثر من 200 جندي إسرائيلي منذ بدء الهجوم البري، فلن يكون هناك استعداد كبير لتكبد خسائر مماثلة من خلال تكرار العملية. علاوة على ذلك، فمن غير الواقعي إلى حد كبير الافتراض بأن المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، سيدعم إسرائيل أو يسمح لها باستئناف الحرب.

والأمر الأسوأ على الإطلاق هو أنه بعد أن بذلت إسرائيل قصارى جهدها وفشلت في إلحاق الهزيمة بحماس، فإن المنظمة سوف تصبح محصنة فعلياً ضد الردع الإسرائيلي. بعد الدمار الهائل الذي ألحقته إسرائيل بغزة، هل من الممكن الاعتقاد بأن إسرائيل قادرة على ردع حماس كما كان الاعتقاد السائد قبل 7 أكتوبر؟ ما الذي سيمنع حماس، وهي تركب أمواج انتصارها الكبير من استئناف إطلاق الصواريخ على إسرائيل دون رادع، وبالتالي تقديم نموذج لكل المجموعات في المنطقة؟ وسوف يتحطم الردع الإسرائيلي.

على الرغم من أن حدود مفهوم الردع معروفة جيداً، إلا أنه عقب 7 تشرين الأول (أكتوبر)، فإن فكرة فقدان الردع أهميته هي فكرة خاطئة في الاتجاه الآخر. منذ عام 1948، كان الردع أساس وجود إسرائيل. وحتى لو انهار الردع من وقت لآخر، سواء جزئيًا أو على نطاق أوسع، فإن الردع كان دائمًا يمنع حربًا عامة لا تنتهي ضد إسرائيل، وكان العامل الرئيس الذي مكن إسرائيل من تحقيق فترات طويلة من السلام والنمو بين الحروب. وهذا هو مصدر الشعور العميق والمبرر في إسرائيل بأن الحرب في غزة هي حرب وجودية. وبطبيعة الحال، من الواضح أن حماس لا تشكل تهديدا وجوديا لإسرائيل بنفس الطريقة التي شكلت بها جيوش الدول العربية مثل هذا التهديد في الفترة من العام 1948 إلى العام 1973؛ ولكن إذا كانت إسرائيل غير قادرة على تحقيق نتيجة مدوية ضد أضعف أعدائها، فإن محور المقاومة بأكمله سيجعل حياة مواطني إسرائيل لا تطاق.

والسؤال الرئيس هو كيف ستبدو مثل هذه النتيجة المدوية؟ ما هو "النصر" الواقعي الذي يمكن تحقيقه على حماس، وما الذي يبدو غير قابل للتحقيق؟ وهنا أيضاً سخر المعلقون من شعاري «النصر المطلق» و«القضاء على حماس» اللذين أطلقهما رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لأسباب سياسية، وكأن هذه الشعارات الضارة تمثل في واقع الأمر أهداف القتال منذ أن حددها مجلس الوزراء.

عسكرياً، من الممكن تدمير قيادة حماس ووحداتها العسكرية وبنيتها التحتية باعتبارها منظمة عسكرية شبه نظامية. وهذا ما تحقق في شمال قطاع غزة، ويحدث الآن في خان يونس. بعد تدميرهم في قتال شديد الحدة، يجب على الجيش الإسرائيلي أن يمنع حماس من العودة إلى الحياة من خلال العمل المستمر على الأرض. وكما هو الحال في الضفة الغربية، فإن هذا المشروع سوف يستغرق سنوات. إن الحجم الذي لا يمكن تصوره لأنفاق حماس كما تم الكشف عنه يثير الكثير من الشكوك. لقد قيل أنه لا يوجد ما يكفي من المتفجرات في العالم لتدمير شبكة الأنفاق بأكملها. لكن من الممكن بالتأكيد كشف وتدمير المراكز المهمة تحت الأرض: ورش تصنيع الأسلحة، ومخزونات الأسلحة والغذاء، وغرف القيادة والسيطرة. ومن الممكن أن تنقطع أنظمة الاتصالات والكهرباء والتهوية، فضلاً عن الاستمرارية الاستراتيجية والتكتيكية للشبكة بأكملها، عند التقاطعات الحيوية.

وما هو من غير المرجح أن يحققه الجيش الإسرائيلي هو القضاء على حماس كقوة حرب عصابات. إن شعبية حماس قوية، مما يستلزم انخراط الجيش الإسرائيلي في عمليات "جز العشب" المماثلة لتلك التي تجري في الضفة الغربية في أي مستقبل منظور. وسيكون من المستحيل أيضاً منع إطلاق الصواريخ من حين لآخر على إسرائيل، لأن حماس لا تزال تمتلك بعض الصواريخ، أو ستقوم بتصنيعها في ورش مرتجلة، أو تهريبها إلى القطاع. لكن هناك فرق شاسع بين هذا وبين منظمة راسخة تضم عشرات الآلاف من المقاتلين الذين يمتلكون آلافاً إلى عشرات الآلاف من الصواريخ ووسائل إنتاجها.

وفي هذا السياق، ينبغي على إسرائيل أن تصحح خطأها الاستراتيجي الأهم والوحيد في تقديري بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر: الفشل في إغلاق ممر فيلادلفيا -الحدود بين غزة ومصر، وهو الطريق الرئيس للتهريب إلى قطاع غزة- خلال الحرب. ليس من الواضح كيف سيتم فيالمرحلة الأولى من العملية البرية في غزة. إغلاق هذا الطريق بالضبط وإلى أي مدى ستتدخل الولايات المتحدة ومصر؛ لكن على عكس المشككين، يبدو أن مثل هذه الخطوة ستتم.

فمن الممكن على الصعيد السياسي إنهاء حكم حماس في غزة، ومن الأهمية بمكان أن نهاجم وندمر، من الجو وعلى الأرض، أي موقع يكشف فيه الوجود العسكري أو "المدني" لحماس عن نفسه. إلا أن منع حماس، باعتبارها منظمة حرب عصابات شعبية تتمتع بقبضة قوية، من استخدام حق النقض ضد أي كيان آخر يسعى للسيطرة على غزة سوف يكون في حكم المستحيل على نحو شبه مؤكد. وهذا واضح للسلطة الفلسطينية ولأي جهة عربية أخرى تم ذكرها كحل محتمل للسيطرة على القطاع.

والحقيقة أنه من الصعب أن نصدق آفاق أي من الحلول السياسية المقترحة لليوم التالي للحرب، سواء كان ذلك بمشاركة كيانات محلية، أو السلطة الفلسطينية، أو الدول العربية المعتدلة، أو غيرها من الهيئات الدولية. ولا أحد منهم مستعد أو قادر على أن يكون السيد الحقيقي الذي سيحل محل حماس. ولا توجد قوات دولية من أي نوع، حتى لو كان لها دور في غزة، لن تقاتل حماس. بل على العكس من ذلك، فإن وجود مثل هذه القوات، سواء كانت مصرية أو سعودية، ناهيك عن القوات الغربية سيجعل أي عمل عسكري إسرائيلي في قطاع غزة أكثر صعوبة، أو حتى مستحيلا. ولهذا السبب، على الأقل، من الممكن أن تظل "القيادة الفلسطينية المحدثة" أو "حكومة الخبراء" - وهي أسماء مشكوك فيها تغطي العديد من العيوب المعروفة - هي العلاج المفضل، مما يسمح لإسرائيل باتخاذ إجراء أينما تثير حماس رأسها، كما هو الحال اليوم في الضفة

الغربية. ومن المستحيل حالياً التنبؤ بحجم الفوضى التي ستسود أو نوع الحكومة التي ستنشأ بعد الحرب. وقد يثير المتشككون مرة أخرى تساؤلات حول الغرض من كل ذلك. الجواب هو أن هذه هي غزة، أدنى نقطة في الشرق الأوسط، الشرق الأوسط الذي، حتى لا يُنسى، كل الخيارات صعبة وسيئة، ولا توجد فيه «حلول». لا يوجد سوى خيارات سيئة وخيارات أسوأ بكثير.

وعلى الرغم من الخطاب الحيوي حول هذا الموضوع، فمن الصعب أن نرى "حلاً سياسياً" لمشكلة غزة. وفي المستقبل المنظور، تظل هذه القضية غير قابلة للحل، كما كانت الحال منذ تأبين موشيه ديان الشهير عام 1956 على قبر الشاب روي روتبيرج، الذي قُتل بالقرب من حدود غزة؛ منذ الحملة غير المنضبطة التي قام بها الجنرال أرييل شارون على رأس القيادة الجنوبية عام 1970؛ تلاه انسحابه الأحادي الجانب من غزة عام 2005 عندما كان رئيساً للوزراء؛ ومنذ رؤى غزة باعتبارها سنغافورة ورغبات اسحق رابين العاجزة في أن تغرق غزة في البحر. ولا ينبغي لنا أن نخدع أنفسنا في هذا الشأن. يجب علينا أن نتعايش مع غزة هذه بأفضل ما نستطيع.

وأخيرا، يرفض بعض المعلقين ضرورة الحرب أو استمرارها. وهم يعتقدون أنه من الممكن ببساطة تحقيق السلام. ويقترحون، على سبيل المثال، أن تقبل إسرائيل مبادرة السلام العربية لعام 2002 التي بموجبها العالم العربي يعترف بإسرائيل ويعقد السلام معها مقابل انسحاب إسرائيل من كل الأراضي وإيجاد "حل متفق عليه وعادل" لمشكلة. لاجئي عام 1948 استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. ويبدو أن هؤلاء المعلقين إذا لم ينسوا ذكر بند اللاجئين بالكامل لا يرون أي أهمية في حقيقة أن قبول إسرائيل للمبادرة يعني اعترافها بقرار الجمعية العامة. 194، وهو غير ملزم قانونًا، مما يجعله جزءًا ملزمًا من القانون الدولي، وهو ما امتنعت إسرائيل دائمًا عن القيام به. ففي نهاية المطاف، سيزعم المعلقون أن المبادرة العربية اقترحت حلاً "متفقاً عليه" استناداً إلى القرار 194، وهو أمر يمكن القول إنه يشبه "الحل المتفق عليه" لمسألة السيطرة على يهودا والسامرة، بحسب برنامج إسرائيل.

ومن الواضح لهؤلاء المعلقين أن المطالب الفلسطينية بـ "حل متفق عليه وعادل" لمشكلة اللاجئين ستكون معقولة ولن تشمل تحقيق "حق العودة" على نطاق واسع كما جاء في القرار 194: "اللاجئون الذين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم، سيُسمح لهم بذلك في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية". ولكن إلى أي مدى أبدى الفلسطينيون استعداداً لقبول مثل هذا التسوية والتنازل عن "حق العودة"، وهو جوهر الروح الوطنية الفلسطينية - 1948 وليس 1967 والدولة المستقلة؟ هذا السؤال لا يُطرح أبداً، ولا فشل أوسلو (بسبب مقتل رابين بالطبع، وليس بسبب ياسر عرفات وكل ما تمثله الحركة الوطنية الفلسطينية)، ولا التطورات في الشرق الأوسط منذ عام 2002: الربيع العربي، والحروب الأهلية القاتلة في جميع أنحاء الشرق الأوسط العربي، وصعود إيران ووكلائها. وليس من قبيل الصدفة أن المملكة العربية السعودية نفسها - التي لم تتضمن مبادرتها الأصلية، على عكس مبادرة السلام العربية التي اضطرت إلى قبولها، قبول إسرائيل للقرار 194 - تروج الآن لمقترحات أكثر اعتدالا بشأن القضية الفلسطينية كشرط للتطبيع. بين إسرائيل ودول المعسكر العربي المعتدل.

علماً أنه حتى لو بدت فرص التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع الفلسطينيين ضئيلة في الوقت الحالي، فقد تكون هناك فرصة لعقد اتفاقيات أكثر جزئية معهم. ولكن يجب أن يكون مفهوماً أنه إذا خرجت حماس منتصرة من هذه الحرب واجتاحت

الجمهور العربي والفلسطيني بموجة كبيرة من الحماس، فإن ما تبقى من شرعية للسلطة الفلسطينية سوف ينهار تماماً. وحتى لو نجت السلطة الفلسطينية، فإنها لن تكون قادرة على قبول أي تسوية لأن الجمهور الفلسطيني سيفسرها على أنها استسلام لإسرائيل.

توضيح أخير: الحرب هي، بطبيعة الحال عالم من عدم اليقين. لا توجد وسيلة لضمان أن إسرائيل ستكون قادرة على تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها من خلال استراتيجيتها المختارة. فالعديد من التطورات المتوقعة وغير المتوقعة يمكن أن يخرب النجاح. ولا تدعي هذه المقالة تأكيد بأي قدر من اليقين على إمكانية تحقيق هذه الأهداف وإلى أي مدى. ويقال هنا فقط أن الأهداف جوهرية بالأساس، ومناسبة للوضع، وقابلة للتحقيق، حتى لو فشلت في التوصل إلى "حل" في المستقبل المنظور. ويقال هنا أيضًا أن الأهداف والاستراتيجيات البديلة التي تم اقتراحها تفتقر إلى التماسك الداخلي ولا تجتاز اختبار الواقع.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي : الهجوم وجمع المعلومات الاستخبارية: طائرات حزب الله من دون طيار

بقلم يهوشوع كاليسكي

إن الميزة الكامنة في المركبات الجوية من دون طيار والتي تتجلى بشكل رئيس في مرونة التشغيل، وطول وقت النشاط، والكلفة المنخفضة تسمح لحزب الله خلال الحملة الحالية في الشمال باستخدامها كأسلحة فعالة للهجوم والاستخبارات. أغراض التجميع.وكجزء من القتال في الشمال، يستخدم حزب الله أنواعًا مختلفة من الطائرات من دون طيار لشن هجمات، ولأغراض جمع المعلومات الاستخبارية. ويتعامل الدفاع الجوي الإسرائيلي معها بشكل جيد، لكن في بعض الأحيان مزايا الطائرات من دون طيار - سرعة الطيران البطيئة على ارتفاعات منخفضة وتوقيع الرادار المنخفض - "تخدع" أنظمة الكشف والدفاع. ونتيجة لذلك، وبما أنه لا يوجد دفاع محكم على الإطلاق، فإن هناك تسللات عرضية للطائرات بدون طيار إلى المواقع الاستراتيجية، والتجمعات السكانية، والقواعد العسكرية لأغراض استخباراتية أو هجومية. علاوة على ذلك، في الأسبوع الثالث من فبراير 2024، تسللت طائرتان من دون طيار إلى إسرائيل وضربتا أهدافًا مدنية بشكل غير متوقع من دون أن يتم اكتشافهما على الإطلاق.

وبالتالي، ما هي خصائص تلك الطائرات بدون طيار التي تتحدى النظام الأمني الإسرائيلي؟ وهي في الأساس طائرات بدون طيار مصنوعة في إيران أو الصين، أو أنها مصنوعة ذاتيًا، بناءً على المعرفة الإيرانية. لقد تم استخدامها لأكثر من 20 عامًا لمجموعة متنوعة من المهام. أبرزها الطائرات بدون طيار الهجومية بعيدة المدى (2000 كيلومتر) القادرة على البقاء في الجو لفترة طويلة، مثل شاهد 101 و129 و136 وغيرها التي لديها القدرة على حمل حمولات تصل إلى 150 كجم. يمتلك حزب الله أيضًا طائرات بدون طيار انتحارية تعتمد على طراز أبابيل T2، الذي يحمل رأسًا حربيًا يزن 20-40 كجم، أو نسخته المطورة، ميرساد 1، التي تتمتع بنطاق هجوم واسع والقدرة على حمل متفجرات كبيرة.

بالإضافة إلى ذلك، يمتلك حزب الله طائرات بدون طيار من طراز أيوب أو مرصاد 2 التي تستخدم لجمع المعلومات الاستخبارية المرئية والإلكترونية أو تعقب أنظمة الكشف والهجوم وإشباعها. ومن المهم أن نتذكر أن الإيرانيين لديهم أيضًا

طائرات من دون طيار شبحية، وقد أعلنوا أيضًا عن تصنيع طائرات من دون طيارالبعيدة المدى مزودة بمحركات نفاثة. ومن الممكن أن تظهر هذه الأدوات في ساحة المعركة في المستقبل أو في صراع متعدد الساحات.

ومن دون الكشف عن معلومات مفيدة، فإن الحل الممكن لهذا الوضع هو ترقية البعد الكهرومغناطيسي والرقمي ودمجه في أنظمة الذكاء الاصطناعي المناسبة.

* * *

موقع كالكاليست: اتحاد الصناعيين يدعو المصانع: استعدوا للحرب في الشمال

على خلفية تصاعد القتال بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله على طول الحدود مع لبنان والخوف من تحوله إلى حرب شاملة، ناشدت نقابة الصناعيين مديري المصانع في شمال البلاد الاستعداد لـ سيناريوهات انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، وتوقف إمدادات الغاز الطبيعي، وتعطيل حركة الشاحنات والخدمات في الشبكة الخلوية. وكتب الرئيس التنفيذي للجمعية روبي غينل في تعميم وجهه إلى مديري المصانع (الأحد) في من بين أمور أخرى أنه "وفقاً للسيناريوهات التي قدمتها لنا الوزارات الحكومية أنه عند اندلاع حرب واسعة النطاق على الحدود الشمالية، هناك احتمال كبير لانقطاع التيار الكهربائي على مستوى البلاد لمدة تصل إلى 72 ساعة، وبعد ذلك، يبدأ انقطاع التيار الكهربائي لساعات كل يوم وفقاً لاحتياجات شبكة الكهرباء". أنه في نفس وقت انقطاع التيار الكهربائي، سيتم إيقاف تدفق الغاز الطبيعي إلى المصانع، إلى جانب الاضطرابات الأخرى التي تتطلب الاستعداد المسبق.

وجه غينل مديري حوالي 700 مصنع في المنطقة الشمالية للتحقق من الأنظمة الاحتياطية لاستهلاك الكهرباء أو الغاز الطبيعي لتخزين الوقود مثل غاز البترول المسال (غاز الهيدروكربون المكثف)، وزيت الوقود أو الديزل الذي سيستمر لمدة 72 ساعة على الأقل. وزيادة مخزون المواد الأولية بسبب احتمالية تعطل حركة الشاحنات وإغلاق الأنشطة في الموانئ البحرية، ونصح المصانع بدعم أنظمة اتصالاتها بالهواتف الفضائية وذلك خشية حدوث أعطال كبيرة في الشبكة الخلوية. وفي حديث مع كالكاليست قال غينل إن الجمعية أنشأت غرفة عمليات محمية استعدادًا للحرب مع حزب الله، وستعمل من ملجأ في تل أبيب، ومن خلالها ستكون علاقتها مع المصانع وخدمات الطوارئ والمكاتب الحكومية. وبحسب قوله: "في هذه المرحلة، لا نعترف بأي صعوبة في إدخال المواد الأولية إلى إسرائيل، باستثناء ارتفاع أسعار المواصلات منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر الماضي".

وتستند سيناريوهات انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة في أجزاء كبيرة من إسرائيل إلى تقييم مفاده أن حزب الله سيحاول خلال الحرب الشاملة استخدام الصواريخ الدقيقة و"الطائرات من دون طيار" لمهاجمة البنى التحتية الحيوية المستخدمة لإنتاج الكهرباء ونقله. في غضون ذلك، قال وزير الدفاع يوآف غالانت أمس إنه حتى في حالة التوقف المؤقت للقتال في غزة كجزء من الترويج لصفقة لإطلاق الإسرائيليين من أسر حماس، فإن إسرائيل لن توقف هجماتها ضد حزب الله في الشمال، بل ستكثف النيران.

* * *

موقع كالكاليست: من نتائج الحرب: انخفاض نسبة التصويت والابتعاد عن الليكود

تشير التقديرات إلى أن نسبة إقبال الناخبين في انتخابات السلطات المحلية اليوم ستكون منخفضة بسبب الحرب، الأمر الذي سيجعل من الصعب استبدال رؤساء البلديات الحاليين. وأجاب 30% من المشاركين في الاستطلاع الذي أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي بأن دعم الليكود للمرشح من شأنه أن يقلل من فرص تصويتهم له. وفي الوسطين الحريدي والعربي، من المتوقع أن تكون نسبة المشاركة مرتفعة بالفعل، كما كان الحال في الانتخابات السابقة

نشر رئيس حزب يش عتيد، عضو الكنيست يائير لابيد، يوم السبت، رسالة دعم لأورانا باربيباي لرئيس بلدية تل أبيب في الانتخابات المحلية التي ستجرى اليوم. لقد وضع لابيد كل قلبه على باربيباي، على الرغم من أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن معدلات التأييد لرون هولداي، رئيس البلدية الحالي، أعلى. في المقابل، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التزم هذه المرة الصمت في ما يتعلق بالانتخابات المحلية. وربما لديه سبب وجيه لذلك بعد فشله في أحداث 7 أكتوبر.

ويشير استطلاع أجراه رئيس مشروع الحكم المحلي في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية الدكتور أريئيل فينكلشتاين إلى أن دعم الليكود لمرشح له تأثير سلبي أكبر مقارنة بتأثير دعم حزب "يش عتيد" للمرشح، حيث تبلغ نسبة 30% من الناخبين أجاب أفراد العينة من الجمهور العام بأن دعم الليكود سيقلل من فرص اختيارهم للمرشح مقارنة بـ 24.5% أجابوا بذلك فيما يتعلق بدعم "يش عتيد"، وأجاب أكثر من نصف الجمهور بأن دعم أحد المرشحين هو 24.5%. ولن يؤثر هذان الحزبان في الانتخابات المحلية على فرص المرشح في الانتخابات على الإطلاق، في المقابل، أعلن 13% أن دعم الليكود سيزيد من فرص تصويتهم للمرشح، بينما أعلن 16% أن دعم يش عتيد سيزيد من فرص التصويت للمرشح. واحتمال أن يصوتوا له. وشمل الاستطلاع فقط الحزبين الرئيسيين في انتخابات الكنيست الأخيرة.

ماذا يحدث في الأحزاب الوطنية الأخرى؟

يتنافس حزب "عوتسما يهوديت" بقيادة بن غفير في 37 بلدية. وفي بعض الحالات تشكلت قائمة مشتركة مع الليكود. ونظرًا لصعوده في استطلاعات الرأي العام، يتجه بن غفير إلى ربط مرشحيه في مختلف المدن بالحزب الأم. في المقابل، يكافح وزير المالية بتسلئيل سموتريش الذي لم يتجاوز حزبه نسبة الحسم بحسب استطلاعات الرأي من أجل تأجيل الانتخابات المحلية من نهاية يناير/كانون الثاني حتى نهاية فبراير/شباط 2024 ويحاول تجنب التورط فيها. وفي الأحزاب الحريدية توترت العلاقات بين الحزبين الأم "أغودات إسرائيل" بزعامة وزير الإسكان يتسحاق جولدكنوبف، و"ديجل هاتوراه" بزعامة رئيس اللجنة المالية موشيه جافني (كلاهما يشكلان حزب "يهدوت هتوراة")، عقب الانتخابات المستقلة في السلطات المحلية من أجل السيطرة على المدن اليهودية المتطرفة الرئيسة: بني براك، وإيلاد، وبيت شيمش، وحريش.

المعركة الأبرز هي على رئاسة بلدية بني براك: هذه أكبر مدينة يهودية متشددة، وبالتالي من المهم للسياسيين السيطرة عليها. ممثل أغودات إسرائيل هو العمدة حانوخ سيبرت، وممثل شاس هو وزير الصحة أوريل بوسو الذي يعيش في بيتح تكفا ونقل مؤخرًا إلى بني براك، وممثل الليكود ورئيس المعارضة هو يعقوب فيدر. وضع رئيسه من أجل الضغط من أجل التوصل إلى

اتفاق مع الأشكناز المتطرفين لمنصب عمدة بيت شيمش وإلعاد. ووفقاً لاقتراح تم طرحه مؤخراً، فإن حزب شاس سيسحب ترشيح بوسو لمنصب عمدة بني براك مقابل دعم أغودات إسرائيل ممثليها في العاد وبيت شيمش.

وفي إلعاد، يتنافس عمدة المدينة يسرائيل باروش، نجل الوزير مئير باروش (أجودات إسرائيل)، ضد يهودا بوتبول من حزب شاس. وفي بيت شيمش يتنافس رئيس البلدية الحالي أليزا بلوخ، ونائب الوزير موشيه أبوتبول (شاس)، الذي شغل منصب العمدة سابقًا. وشموئيل جرينبيرج (ديجال) يتنافسان ضد يهدوت هتوراة). وكان درعي هو من ضغط على أبوتبول للترشح مرة أخرى للإطاحة ببلوخ.

حرب السيوف الحديدية التي تسببت في تأجيل الانتخابات المحلية للمرة الثانية من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى كانون الثاني/يناير 2024، ومن ثم إلى التاريخ الحالي تعني أن الجمهور بطبيعة الحال أقل انخراطا في الانتخابات البلدية. إنه منزعج أكثر من حالة الحرب وأقاربه في الاحتياط والجيش وإعادة التأهيل والتعويض عن الأعمال المتضررة والأمن الشخصي المتضرر.

في الانتخابات البلدية الأخيرة التي أجريت عام 2018، بلغ عدد الناخبين المؤهلين 6.6 مليون شخص. وبلغت نسبة المشاركة على المستوى الوطني نحو 60%، بزيادة قدرها 9% مقارنة بالانتخابات السابقة عام 2013. وتشير التقديرات الآن إلى أن نسبة المشاركة ستكون أقل بكثير، حتى أقل من 50%. ووفقا لفينكلستين، فإن معدل الانخفاض في التصويت اليوم سيبرز بشكل رئيس بين الجمهور العلماني والتقليدي. وفي صفوف اليهود المتشددين - حيث الساحة مضطربة بين الأحزاب الثلاثة: أغودات إسرائيل، وديجل هاتوراه، وشاس، وكذلك في الوسط العربي - من المتوقع الحفاظ على معدل التصويت عند مستوى مرتفع. أما بين الجمهور العربي، فتبلغ نسبة التصويت 85% لأن السكان يهتمون بالخدمات التي ستوفرها لهم الحكومة المحلية.

لقد كشفت الحرب عن الطريقة التي تعامل بها رؤساء السلطات مع حالة الطوارئ، وسلطت الحرب الضوء على نشاط رؤساء السلطات في التعامل مع الوضع، وجعلت من الصعب على المعارضة في تلك الأشهر انتقاد رؤساء البلديات. في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 أثناء الترويج للانقلاب، كانت هناك صحوة معينة لدى الجمهور لإحداث تغيير في حكومة البلدية، لكن هذا ضعف بسبب الحرب. قرر باربي المنافسة حتى قبل اندلاع الحرب والآن أصبح هولداي نجمًا في وسائل الإعلام بمساعدته للأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى تل أبيب. حصل هولداي على دعم شعبي باعتباره شخصًا ناضل قبل الحرب لوضع لفائف التوراة في الأماكن العامة في تل أبيب، وقيادة وسائل النقل العام يوم السبت، والمزيد.

قللت الحرب بشكل كبير من القدرة على استبدال رؤساء البلديات الحاليين. في الحرب، من الصعب على المرشحين الذين ليسوا رؤساء بلديات أن يجمعوا الأموال لتمويل الحملة الانتخابية، وتفعيل دفاعات المعارضة. وخلال الحرب، أصبح الجمهور أقل اهتماماً بالانتخابات البلدية، وأصبح من الأصعب هزيمة رؤساء السلطات الحاليين.

من التحليل الذي أجراه فينكلشتاين مع الدكتور إيتمار ياكير ونشر هنا لأول مرة، يبدو أنه كان لدى رؤساء البلديات الحاليين الذين ترشحوا فرصة إعادة انتخابهم في الانتخابات الأخيرة عام 2018 بنسبة 73٪، وهو انخفاض طفيف من 80% في عامي

2008 و2013. أما في السلطات العربية، فإن فرص الترشح للانتخابات مرة أخرى أقل، وتوقفت عند أقل بقليل من النصف في الدورتين الانتخابيتين الأخيرتين.

كم مرة يتغير رؤساء السلطات؟

يقول فينكلشتاين إن "انتساب المرشح لرئاسة السلطة إلى حزب وطني يضر المرشحين أكثر مما يفيدهم. فالمرشح لرئاسة السلطة يحتاج إلى الفوز بأغلبية في المحلية. ويحتاج إلى دعم الناخبين". لذا فإن العديد من المرشحين أكثر حذراً. فمعظم المرشحين لا يرتبطون رسمياً بالأحزاب الوطنية على الإطلاق. وحتى لو كانوا كذلك، فمن غير المرجح أن يسلطوا الضوء على انتمائهم للأحزاب الوطنية". ووفقا له، فإن "رئيسة بلدية نتانيا ميريام فيربيرج، وهي من الليكود، تترشح ضمن قائمة مستقلة. كما يترشح روبيك دانيلوفيتش، رئيس بلدية بئر السبع، أيضا على قائمة مستقلة. وهولداي يترشح بانتماء رسمي لحزب "الليكود"، لكن هذا لا يعبر عنه باسم القائمة ورسائلها".

في مثل هذه الحالة، يمكن للجمهور أيضًا اختيار المرشحين الذين يرتبطون علنًا بالأحزاب الوطنية التي يعارضونها. "حاييم بيبس، رئيس بلدية موديعين مكابيم وريعوت ورئيس مركز الحكم المحلي هو عضو في الليكود. وينتمي جزء كبير من ناخبيه إلى كتلة يسار الوسط. تعتبر يروحام مدينة يوجد فيها دعم كبير لليكود. عضو الكنيست ميخائيل بيتون (معسكر الدولة) شغل منصب رئيس البلدية لسنوات على الرغم من ارتباطه بحزب العمل، في حين أن رئيس مجلس مفاسرت صهيون، يورام شمعون، متماثل مع الليكود، لكن أقوى الأحزاب في المجلس ليست جزءا من الليكود."

وبحسب قوله، "في معظم دول العالم، ينطلق المرشحون والقوائم على الساحة المحلية من ارتباط وهوية واضحة مع الأحزاب الوطنية. ومن ناحية أخرى، في إسرائيل الساحة المحلية لها عقيقها الخاص. وهذة عملية مثيرة للاهتمام ولها جانب إيجابي، وتنتج قيادة محلية لا ترى نفسها ملزمة أمام الحكومة المركزية، ويمكن أن تمثل أمامها مصالح السكان، ومن ناحية أخرى، هناك جانب سلبي، وهو أن في الانتخابات البلدية خسرنا فيها الأحزاب الوطنية إلى حد كبير، وأصبحت الأحزاب البلدية شخصية للغاية وتبرز بشكل أساسي على رأس القائمة".

* * *

يديعوت أحرونوت: رئيس الأركان ورئيس الشاباك زارا مصر: "لن نفاجئكم في رفح"

بقلم يوسي يهوشوع

زار رئيس الشاباك رونان بار ورئيس الأركان هارزي هاليفي القاهرة الأسبوع الماضي، بحسب مسؤولين أميركيين كبار، في محاولة لتهدئة العلاقات بين إسرائيل ومصر فيما يتعلق بمسألة النشاط المتوقع للجيش الإسرائيلي في رفح. وقد التقيا هناك بترحيب كبير. وعلم "واينت" و"يديعوت أحرونوت" أنهما أوضحتا للمصريين: "لن نفاجئكم برفح، سننسق". وفي المحادثات، أوضح هاليفي وبار أنه لن يكون من الممكن إنهاء الحرب في قطاع غزة مع حماس دون الاهتمام برفح، حيث يقع شريان

الأكسجين الرئيس لوسائل الحرب المتقدمة لحماس. وجاء الاجتماع الاستثنائي بعد تهديدات بالإضرار بشكل كبير بالعلاقات بين البلدين، إلى حد تعليق اتفاق السلام.

وفي مقابلات مع وسائل إعلام أمريكية، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إنه اطلع بالفعل على خطط العمل هناك، بعد أن أعلن مساء السبت أنه سيعقد مجلس الوزراء للموافقة على الخطط العملياتية لهذا النشاط، بما في ذلك إخلاء السكان المدنيين. لتجنب التوترات المحتملة مع مصر.

علاوة على ذلك، سيكون عليهم في القدس أن ينسقوا مع المصريين العمل على الجدار تحت الأرض الذي تريد إسرائيل أن تبنيه معهم لمنع التهريب في المستقبل. وحذر مسؤول مصري رفيع المستوى، نهاية الأسبوع الماضي، من استمرار الحرب في قطاع غزة خلال شهر رمضان. ووفقا له، فقد أوضحت مصر في المحادثات أن العمل العسكري الإسرائيلي في رفح خلال شهر رمضان سيخلق أزمة لن تؤثر على إسرائيل فحسب، بل على المنطقة بأكملها التي هي على حافة بركان.

على خلفية المفاوضات، من الممكن أن يتم تأجيل العملية – لكن حتى على المستوى السياسي والعسكري هناك إجماع على ضرورة تنفيذها.

* * *

جيروزاليم بوست : عرج نتنياهو: متى علم بتغيير شرائح الإرهابيين قبل المجزرة؟

زعم مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعد ظهر (الاثنين) أنه "لم يكن على علم حتى نشر الليلة الماضية بحقيقة أن إرهابيي النوخبا قد تحولوا إلى شريحة اتصال إسرائيلية في هواتفهم". لكن من خلال التحقق من موقع "واينت" و"يديعوت أحرونوت" يتبين أن أعضاء حكومة الحرب، التي تضم نتنياهو بالطبع، كانوا على علم بهذا الأمر حتى من قبل.

هذا المساء، كان هناك توضيح من مكتب رئيس الوزراء، مفاده أن "نتنياهو لم يكن على علم بالإعلان الذي بثته القناة 14 والذي تحدث عن 'آلاف شرائح الاتصال الإسرائيلية التي تم تفعيلها بواسطة نهفا'". لكن في بداية الحرب، أُبلغ رئيس الوزراء بوجود عشرات الإشارات الإرهابية الإسرائيلية التي تم تفعيلها".لكن مكتبه أوضح الآن: «لقد أبلغت بالأمر في بداية الحرب، عن عشرات الشرائح». فحص لموقع "واينت" و"يديعوت أحرونوت" يكشف أنه تم إبلاغ أعضاء الحكومة "قبل عدة أيام"

* * *

i24NEWS: " تقرير: "حماس قامت بتفعيل 1000 شريحة اتصال إسرائيلية في الليلة السابقة ليوم 7 أكتوبر" والشاباك ينفي صحة المعلومات

سمحت الرقابة العسكرية الإسرائيلية بنشر تقرير يوم الاثنين يفيد أنه قبل ساعات من الهجوم الذي قادته حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، تعرفت أجهزة المخابرات الإسرائيلية على أكثر من 1000 شريحة اتصال إسرائيلية تم تفعيلها في غزة .

ووفقا لآخر النتائج التي تم نشرها، فإن المئات من مقاتلي النخبة في صفوف حماس هم من قاموا بتبديل شرائح الـ SIM في هواتفهم في منتصف الليل بالضبط. التقطت المخابرات الإسرائيلية هذه الإشارات، وأجريت مشاورات مع الجهاز الأمني، لكن لم يتم إبلاغ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي بالأمر مباشرة ولا حتى المستوى السياسي.

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، دانييل هاغاري، في مؤتمر صحفي: "سيتم التحقيق في أحداث الليلة التي سبقت 7 أكتوبر بشكل شامل وتقديمها بشفافية للجمهور."وكان الغرض من استخدام شراح الـ SIM الإسرائيلية من قبل مسلحي حماس هو تحسين القدرة على التواصل مع بعضهم البعض خلال تواجدهم داخل إسرائيل أثناء تنفيذ الهجوم.

وفي بيان له بعد ظهر الاثنين، قال الجيش الإسرائيلي إن التقرير عن شرائح السيم "كاذب وبعيد عن الواقع."وتابع البيان، "عمليا، تم تلقي عددا متراكما من الإشارات ذات الدلالة، والتي شملت، من بين أمور أخرى، وميض عشرات العلامات التي سبق وأن أضاءت في الماضي في أحداث سابقة. وبناء على ذلك، تم تدريب المنظومة والمخابرات وتم اتخاذ خطوات عملياتية في الميدان."

* * *

i24NEWS: في خضم الحرب: إسرائيل تخوض معركة انتخابية للمجالس المحلية والبلديات

في ظل الحرب وبعد أكثر من تأجيل فرضته الحرب الدائرة على جبهتين طوال أشهر منذ السابع من أكتوبر، يخرج نحو 7 مليون إسرائيلي اليوم الثلاثاء للتصويت في انتخابات المجالس المحلية وتقدر ميزانية الحملة الانتخابية بنحو مليار شيكل .

تجدر الإشارة إلى أنه تم الأسبوع الفائت فتح صناديق الاقتراع للجنود المتواجدين في الخدمة العسكرية والبعيدين عن مكان سكناهم بينما تم اليوم فتح أكثر من 11 ألف صندوق اقتراع في 242 مجلس وتم توجيه دعوة للمواطنين باغتنام يوم العطلة الرسمي لتحقيق حقهم في الانتخاب. يبدأ الاقتراع من الساعة السابعة صباحا وتغلق الصناديق في العاشرة ليلا . وسيتم توظيف أكثر من 50 ألف مسؤول في الحملة الانتخابية، أي أكثر حوالي 40% مقارنة مع الانتخابات السابقة لضمان نزاهة الانتخابات . ومن المقرر أن تنشر النتائج على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية، مع بدء عملية فزر الأصوات ويتوقع نشر النتائج النهائية بداية الأسبوع المقبل. وستجرى جولة ثانية من الانتخابات يوم الأحد 10 آذار/مارس، في المجالس التي لن يحصل فيها أي من المرشحين لرئاسة السلطة على أكثر من 40% من الأصوات، وتم تقديم هذا الموعد إدراكاً لدخول شهر رمضان.

ووفق النشر في واينت فقد صرح وزير الداخلية موشيه أربيل بهذا الصدد أنه لن يتم إجراء الانتخابات في هذه المجالس وسيتم تأجيلها إلى 19 نوفمبر 2024 . لن تجرى الانتخابات بالتالي في سديروت، اشكول، شاعر هنيغف، سدوت نيغف، حوف عسقلان. أما في منطقة الشمال، فلن تجرى الانتخابات في كريات شمونة وشلومي والجليل الأعلى ومفؤوت حرمون وماروم هجليل ومعالي يوسف . وقال زير الداخلية أربيل في كلمته الافتتاحية ليوم انتخابات السلطات المحلية 2024 بمقر يوم الانتخابات في حدائق المعارض":إن الانتخابات التي تجري اليوم في 242 سلطة محلية هي فرصة للسكان للتأثير على حياتهم

اليومية وتشكيلها. إن إلقاء ورقة صغيرة في صندوق الاقتراع له تأثير كبير. أدعو الجميع إلى الاستفادة من يوم العطلة والذهاب للتصويت.

* * *

i24NEWS: بن غفير يعمل على إقامة كتيبة لتجنيد طلاب المدارس الدينية في صفوف الشرطة والحرس الوطني

قال وزير الأمن القومي ايتامار بن غفير في حديث إذاعي الثلاثاء مع أريبه جولان في "كان ريشيت بيت"، إنه ينوي فتح كتيبة حريدية في حرس الحدود ويعتزم العمل على تجنيد الشباب الأرثوذكسي المتطرف في الحرس الوطني .

بن غفير أوضح أنه يدعم مشاركة جميع الأطياف في المجتمع بما في ذلك المتدينين الحريديم في الخدمة العسكرية لا سيما عند الحديث عن طبيعة الحرب التي تخوضها إسرائيل ضد حماس. وأضاف بن غفير أن تجنيد الحريديم سيكون ناجحا إذا تم ذلك بالاتفاق مشيرا إلى أن أحد الحلول التي يمكن أن تولد مثل هذا الاتفاق هو فتح مسارات الخدمة الإلزامية في سلك الشرطة أمام اليهود المتشددين. ووفقا له، فإنه ينوي فتح كتيبة لاستقبال المجندين المتشددين دينيا في الشرطة العسكرية، على غرار كتيبة "نتساح يهودا" في الجيش، وبالإضافة إلى ذلك فإنه ينوي تجنيد الشباب الأرثوذكس المتطرفين في الحرس الوطني الذي يجري العمل على إنشائه هذه الأيام، كجزء من الخدمة الإلزامية الموازية للجيش.

وأعرب بن غفير عن اعتقاده بأن فرصة دمج المتدينين المتشددين في الخدمة بإطار الشرطة الإلزامية أعلى بكثير من فرصة تجنيدهم في الجيش وأشار إلى أنه أجرى فعلا اجتماعات بهذا الصدد في الشرطة.

تلقى بن غفير المدفوع بأيديولوجيته اليمينية المتطرفة انتقادات لا نهاية لها، على خلفية سعيه توسيع صلاحياته على حساب المفوض العام للشرطة وكان له ما أراده فقد تم إقرار القانون ولو بشكل جزئي.

* * *

i24NEWS: غالانت: "عودة المدنيين إلى شمال غزة لن تتم إلا بعد إعادة جميع الرهائن"

في حديث لوزير الأمن يوآف غالانت الإثنين أمام عائلات الجنود المختطفين، قال: "نحن نعمل على مدار الساعة للتوصل إلى إطار يسمح بعودة الرهائن. وكجزء من المحادثات، نعمل على مواصلة الضغط على حماس .سيكون موقف المؤسسة الأمنية واضحا: العودة الكاملة للمدنيين إلى المنطقة الشمالية من قطاع غزة لن تتم إلا بعد عودة جميع الرهائن." وأضاف الوزير: "وكما قلت مراراً وتكراراً منذ اليوم الأول، ليس لدينا أي حق أخلاقي في وقف القتال طالما لدينا رهينة واحدة في غزة. وهذا الموقف لم ولن يتغير. حتى لو توصلنا إلى إطار يتطلب وقفا مؤقتا لإطلاق النار، فسنعود بعد ذلك إلى القتال من أجل تدمير منظمة حماس الإرهابية وإعادة جميع الرهائن."

وعلى مستوى المحادثات الساعية إلى إبرام اتفاق يسمح بالإفراج عن الرهائن من جهة ويلبي مطالب حماس من جهة أخرى فقد أكد مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض جيك سوليفان لشبكة CNN أمس الأحد، أن المفاوضين توصلوا إلى "تفاهم" بشأن "الخطوط الأساسية" لاتفاق محتمل لإطلاق سراح الرهائن مقابل وقف مؤقت لإطلاق النار، دون أن يسمح لنفسه

بوضع نسب نجاح تلك المساعي أو الخوض في تفاصيلها.وانضم الوفد الإسرائيلي الذي يضم رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد ديفيد بارنياع إلى المحادثات مع مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بيل بيرنز ومفاوضين مصريين وقطريين في باريس الجمعة الماضي .

ترزح غزة والنازحون فيها تحت كارثة إنسانية منذ بدأت الحرب في 7 أكتوبر غداة هجوم حماس المروع على البلدات الحدودية وطالب الجيش الإسرائيلي سكان شمال القطاع ووسطه بمغادرته طلبا لنجاتهم ما أدى إلى نزوح ما يزيد عن مليون ونصف لاجئ فلسطيني باتوا مجتمعين في رفح الحدودية مع مصر وسط أزمة وشح بالمواد الغذائية ما دفع فرنسا والأردن إلى التصريح الاثنين بأن "سكان غزة يحتاجون إلى مساعدات إنسانية ضخمة. ويجب فتح جميع نقاط العبور دون تأخير."

وأشارت وسائل إعلام إلى أن فرنسا والأردن نفذتا للتو عملية جديدة لإسقاط البضائع الإنسانية مباشرة إلى غزة.

* * *

i24NEWS: جراء الحرب: انخفاض صادرات إسرائيل من التكنولوجيا الفائقة

ذكر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، صباح اليوم الثلاثاء، أنه خلال الربع الأخير من عام 2023 - خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب بين إسرائيل وحماس - انخفضت الصادرات الإسرائيلية من خدمات التكنولوجيا الفائقة بنسبة 7.8 في المئة لتشكل 4.1 مليار شاقل إسرائيلي، حوالي (1.1 مليار دولار).

وعلى الرغم من الأضرار الواضحة التي شهدها القطاع بسبب الحرب المستمرة، إلا أن التكنولوجيا الفائقة لا تزال تمثل حوالي 77 في المئة من الصادرات الإسرائيلية في ذلك الشهر. وفي وقت سابق من فبراير/شباط الجاري، أفاد البنك المركزي الإسرائيلي أن صادرات معدات التكنولوجيا الفائقة من إسرائيل زادت بنسبة 10 في المئة ويدور الحديث عن أن متوسط الرواتب في القطاع تجاوز إجمالي 29 ألف شاقل في نوفمب/تشرين الثاني المنصرم، فيما قفز بنسبة 10في المئة تقريبًا خلال العام الماضي أيضًا. وتوفر الصناعة فرص عمل لحوالي 395,000 شخص، يشكلون 10.4 في المئة من إجمالي العمال الإسرائيليين، كونها القطاع الأسرع نموا في إسرائيل من حيث الموظفين

وجدير بالذكر أن أكثر من 230 ألف شخص تقدموا بطلبات للحصول على إعانات البطالة منذ اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول المنصرم، واضطر 150604 مواطنين إلى أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر في الوقت الذي تكافح فيه الشركات للتعامل مع التداعيات الاقتصادية للحرب.

* * *

i24NEWS: وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي: "إسرائيل عازمة على كسب الحرب في غزة والقضاء على حماس مهما كان الثمن"

قال وزير الاقتصاد والصناعة نير بركات إن "إسرائيل عازمة على الفوز بالحرب في غزة والقضاء على حماس، بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية للبلاد"، وتابع "الأمن القومي ليس له أهمية قصوى فحسب، بل إنه حيوي أيضا للاقتصاد الإسرائيلي."

وردا على سؤال عن عواقب العجز التجاري المتزايد على إسرائيل وخفض تصنيفها الائتماني بشكل أكبر، قال بركات لرويترز: "نحن مصممون على ضمان احترام الأمن القومي والفوز بالحرب. سننتصر في الحرب مهما حدث"، واضاف "إسرائيل تغلبت على مواقف أكثر صعوبة في الماضي." وقال نير بركات خلال زيارة إلى الإمارات العربية المتحدة لحضور مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية، "أعتقد أنه عندما ينظر الناس إلى اقتصاد إسرائيل، فإنهم يريدون التأكد، أولاً وقبل كل شيء، من أننا بلد آمن ."وأكد بركات على أن "إسرائيل ستقترض على المدى القصير، وهذا الاقتراض، إلى جانب التأثير الاقتصادي للحرب، من شأنه أن يزيد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي - وهو مقياس لقدرة إسرائيل على سداد ديونها - من 62 في المئة إلى 70 في المئة" وتضرر اقتصاد إسرائيل البالغ حجمه 500 مليار دولار من الحرب المستمرة منذ أكثر من أربعة أشهر ضد حماس في غزة والتي ترك خلالها الآلاف سوق العمل الإسرائيلي للخدمة في الجيش.

* * *

i24NEWS: مبعوث إسرائيل لدى الأمم المتحدة يدعو غوتيريش إلى الاستقالة بسبب موقفه المنحاز ضد إسرائيل في الحرب بغزة

وكان المبعوث الإسرائيلي قد دعا في السابق إلى استقالة غوتيريش، لكنه ركز هذه المرة على عدم قدرة غوتيريش على وقف التحريض ضد إسرائيل من جانب وكالات الأمم المتحدة التي تعمل مع الفلسطينيين

دعا سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى الاستقالة يوم الاثنين، ردا على إدانة غوتيريش في وقت سابق "للعقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني" في قطاع غزة. وقال إردان إن غوتيريش "يرى دور الأمم المتحدة فقط في مساعدة أولئك الذين يرغبون في تدمير إسرائيل ولا يفهم دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب ومنع قتل الأبرياء في إسرائيل وحول العالم."

استعرض غوتيريش الأزمات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أوكرانيا والسودان وميانمار وغزة، أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، قائلاً إن "أطراف النزاع تغض الطرف عن القانون الدولي واتفاقيات جنيف وحتى ميثاق الأمم المتحدة" .

أعلن غوتيريش عن "خطة الأمم المتحدة للحماية على مستوى المنظومة"، معربًا عن أسفه لإخفاقات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وألح على الحاجة إلى "التزام جديد تجاه جميع حقوق الإنسان - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثلما تنطبق على السلام والأمن، ومدعومة بجهود جادة في التنفيذ والمساءلة."ويأتي ذلك بعد اقتراح الجزائر بوقف إطلاق النار في مجلس الأمن الدولي، والذي تم إفشاله من خلال الفيتو الأمريكي.

وقال إردان" :لقد فشل مجلس الأمن في التعامل مع الحرب في غزة". "بدلاً من ذلك، وعلى النقيض من ادعاءات الأمين العام المشوهة، فقد فشل في عدم إدانة المذبحة التي ارتكبتها حماس وعدم التوحد لدعم إسرائيل، التي تعرضت للهجوم، في حربنا للقضاء على إرهاب حماس ومنع المزيد من الفظائع. ولسوء الحظ، يرى الأمين العام عيوب الآخرين، لكنه يتعامى عن

إخفاقاته."وهاجم إردان غوتيريش، "الذي عبر عن تفهمه لمجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر" في حين أنه "يكرس جهوده فقط للوضع الإنساني في غزة."

وكان المبعوث الإسرائيلي قد دعا في السابق إلى استقالة غوتيريش، لكنه ركز هذه المرة على عدم قدرة غوتيريش على وقف التحريض ضد إسرائيل من جانب وكالات الأمم المتحدة التي تعمل مع الفلسطينيين.ويتحمل الأمين العام "المسؤولية الرئيسية عن حقيقة أن وكالات الأمم المتحدة التي تعمل تحت إمرته أصبحت متواطئة في الإرهاب، وبعضها، مثل الأونروا، أصبح منظمات إرهابية صريحة". وقال غوتيريش إن "رفح هي مركز عملية المساعدات الإنسانية، والأونروا هي العمود الفقري لذلك الجهد."

قدمت إسرائيل أدلة تربط بعض أعضاء وكالة الأونروا، وكالة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، بالأنشطة الإرهابية ضد إسرائيل في 7 أكتوبر.

* * *

i24NEWS: من هو آرون بوشنيل الجندي الأمريكي بسلاح الجو الذي أحرق نفسه أمام السفارة الإسرائيلية بواشنطن؟

أضرم أحد عناصر القوات الجوية الأمريكية النار في نفسه خارج السفارة الإسرائيلية في العاصمة واشنطن، يوم الأحد، وفقًا للقوات الجوية والسلطات المحلية. وتوفي بوشنيل لاحقا جراء جروحه البالغة وفقا لما نقلته مصادر أمريكية. وسجل الرجل، الذي يُدعى آرون بوشنيل، وهو يقول: "لن أكون متواطئا في الإبادة الجماعية بعد الآن" قبل أن يشعل النار في نفسه. ووقع الحادث حوالي الساعة 1:00 بعد الظهر بالتوقيت المحلي الأمريكي.

يشير حساب بوشنيل في لينكدن إلى أنه يعمل في القوات الجوية الأمريكية منذ عام 2020، كفني أنظمة عملاء في إدارة تكنلوجيا المعلومات وكمهندس . DevOps وكان بوشنيل وفقا لموقع "ايكونوميك تايمز" يسعى للحصول على بكالوريوس العلوم في هندسة البرمجيات في جامعة نيو هامبشاير. وكان يبحث أيضًا عن برامج SkillBridge لنقل مهاراته إلى المجال الوظيفي لهندسة البرمجيات. وكان بوشنيل، الذي كان يرتدي الزي العسكري وقت وقوع الحادث، يقيم في سان أنطونيو بولاية تكساس.

قبل خططه لإضرام النار في نفسه، ورد أن بوشنل أرسل رسالة إلى وسائل الإعلام جاء فيها: "اليوم، أخطط للمشاركة في عمل احتجاجي متطرف ضد الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني". وبحسب ما ورد قام أيضًا ببث حرق نفسه بصورة مباشرة على منصةTwitch ، والتي قامت بإزالة الفيديو بسبب انتهاكه للإرشادات.وكرر بوشنيل وهو يسير نحو السفارة "لن أكون متواطئا بعد الآن في الإبادة الجماعية. أنا على وشك المشاركة في عمل احتجاجي متطرف."

تم إطفاء الرجل بسرعة من قبل ضباط الخدمة السرية ثم تم نقله بواسطة سيارا الإسعاف الى مستشفى محلي في حالة حرجة، وتم الإبلاغ عن وفاته لاحقًا. وأكدت السفارة الإسرائيلية أنه لم يصب أي من موظفي السفارة في الحادث. وتحقق السلطات الأمريكية في الحادث.

* * *

تايمز اوف اسرائيل: الجيش الإسرائيلي يعرض خطة لإخلاء رفح ويحصل على موافقة على تقديم مساعدات لجنوب غزة

قدم الجيش الإسرائيلي إلى كابينت الحرب خطته لإجلاء المدنيين الفلسطينيين من مناطق القتال المحتملة في مدينة رفح بأقصى جنوب غزة واستراتيجيته العملياتية للمضي قدما، حسبما ذكر مكتب رئيس الوزراء يوم الأحد. وقد أعربت الحكومات الأجنبية ومنظمات الإغاثة مرارا عن مخاوفها من أن تؤدي العملية البرية في رفح إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بين المدنيين.

تجمع أكثر من مليون فلسطيني – معظمهم نزحوا من أماكن أخرى – في آخر مدينة في غزة لم يمسها الهجوم البري الإسرائيلي ضد حركة حماس. وهي أيضا نقطة دخول للمساعدات التي تشتد الحاجة إليها، والتي يتم ادخالها عبر مصر المجاورة.

وقال مكتب رئيس الوزراء في بيان إن الجيش "عرض على كابينت الحرب خطة لإخلاء السكان من مناطق القتال في قطاع غزة، مع الخطة العملياتية المرتقبة." ولم يذكر البيان أي تفاصيل حول كيفية أو أين سيتم نقل المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، قال مكتب رئيس الوزراء إن مجلس الوزراء وافق على تقديم المساعدات الإنسانية إلى جنوب غزة "بشكل يمنع عمليات النهب التي حدثت في شمال قطاع غزة ومناطق أخرى."

كابينت الحرب مكون من ثلاثة أعضاء وهم نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت والوزير بيني غانتس، إلى جانب عدد من المراقبين. وردت إسرائيل بشن هجوم عسكري للإطاحة بنظام حماس في غزة وتدمير الحركة وتحرير الرهائن، الذين لا يزال أكثر من نصفهم في الأسر. وحتى الآن، شهدت الحملة العسكرية قيام الجيش الإسرائيلي كما يدعي بتفكيك الفعالية القتالية لحماس في معظم أنحاء غزة.

وتمضي إسرائيل الآن قدما في خططها لشن هجوم عسكري على رفح، آخر معقل لحماس في غزة، والتي لجأ إليها أيضا أكثر من نصف سكان القطاع البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة.وتحذر المنظمات الإنسانية من وقوع كارثة، وقالت الولايات المتحدة وحلفاء آخرون إن إسرائيل يجب أن تتجنب إيذاء المدنيين. وتحت ضغط أمريكي، قال القادة السياسيون والعسكريون الإسرائيليون إن العملية لن تبدأ إلا بعد ضمان سلامة غير المقاتلين.

وعلى الجانب الآخر من رفح المكتظة، أبقت مصر المجاورة حدودها مغلقة، قائلة إنها لن تساعد في تسهيل أي عملية لطرد الفلسطينيين من غزة.لكن صور الأقمار الاصطناعية تظهر أن القاهرة قامت ببناء سياج مسور بجوار غزة، في ما يخشى أن يكون محاولة للتحضير لاحتمال وصول أعداد كبيرة من اللاجئين.

يوم الأحد، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للإعلام الأمريكي إن عملية الجيش الإسرائيلي في رفح يمكن أن "تؤجل لبعض الوقت" إذا تم التوصل إلى اتفاق لهدنة تستمر لأسابيع بين إسرائيل وحماس، في الوقت الذي يعمل فيه الوسطاء على ضمان خطوط عريضة لتوقف في القتال وإطلاق سراح الرهائن، لكنه تعهد بأن الهجوم "سيحدث."

وقال نتنياهو لبرنامج "واجه الأمة" على شبكة CBS News الأمريكية "يجب أن يتم ذلك لأن النصر الكامل هو هدفنا والنصر الكامل في متناول اليد – ليس بعد أشهر، بعد أسابيع، بمجرد أن نبدأ العملية."وأكد نتنياهو أن الاتفاق قيد الإعداد لكنه لم يقدم تفاصيل.

وصرح مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان لشبكة NBC صباح الأحد أنه لم يتم إطلاع الرئيس جو بايدن على خطة رفح، وقال: "نعتقد أن هذه العملية لا ينبغي أن تمضي قدما حتى أو ما لم نر [خطة لحماية المدنيين]."كما أكد سوليفان لشبكة CNN يوم الأحد أن ممثلين عن إسرائيل والولايات المتحدة ومصر وقطر الذين التقوا في باريس أواخر الأسبوع الماضي "توصلوا إلى تفاهم بين أربعتهم حول الخطوط الأساسية لما ستبدو عليه صفقة رهائن من أجل وقف مؤقت لإطلاق النار."

وأعرب الوسطاء عن أملهم في التوصل إلى هدنة مؤقتة وتبادل الأسرى والرهائن قبل بداية شهر رمضان في 10 مارس، اعتمادا على التقويم القمري. وذكرت وسائل إعلام عبرية أن الوسطاء يحرزون تقدما في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار المؤقت والإفراج عن عشرات الرهائن المحتجزين في غزة مقابل إطلاق سراح أسرى أمنيين فلسطينيين تحتجزهم إسرائيل. وقالت عدة وسائل إعلام إسرائيلية، نقلا عن مسؤولين لم تذكر أسماءهم، إن كابينت الحرب وافق ضمنيا على إطار العمل. وداخل إسرائيل، تزايدت الضغوط على نتنياهو من عائلات الرهائن التي تطالب باتخاذ إجراءات أسرع، كما استؤنفت الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وحاول نشطاء آخرون منع شاحنات المساعدات من دخول غزة، قائلين أنه لا ينبغي تقديم الإمدادات إلا في حالة إطلاق سراح الرهائن المتبقين.

ووسط أزمة إنسانية متصاعدة، حثت وكالة الأمم المتحدة الرئيسية لإغاثة الفلسطينيين على اتخاذ إجراء سياسي لتجنب المجاعة في غزة. وقال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فيليب لازاريني، إن النقص الحاد في الغذاء في شمال غزة هو "كارثة من صنع يد الإنسان" يمكن التخفيف منها، وأضاف "لا يزال من الممكن تجنب المجاعة من خلال الإرادة السياسية الحقيقية لمنح الوصول والحماية للمساعدة الهادفة."

وقالت الأمم المتحدة إنها تواجه قيودا، خاصة فيما يتعلق بتوصيل المساعدات إلى شمال غزة.

وألقت إسرائيل، التي تقوم بتفتيش جميع الشاحنات التي تدخل غزة من المعبرين، باللوم على الأمم المتحدة في تراجع تسليم المساعدات وقالت إنها مستعدة لتسريع إجراءات منح تصاريح للمساعدات. كما دعت إلى تفكيك الأونروا واستبدالها بكيان آخر بعد تقديمها أدلة على مشاركة موظفي الأونروا في هجمات 7 أكتوبر، وأن حماس تستخدم منشآت المنظمة الأممية لأغراض عسكرية، ووسط مزاعم بأن عددا من العاملين في المنظمة مرتبط بحماس.

وفي داخل غزة، أوقف السكان اليائسون قوافل المساعدات من الشاحنات، حيث أظهرت لقطات مسلحين، يُعتقد أنهم أعضاء في حماس، وهم يسرقون شاحنات تحمل مساعدات إنسانية من مصر. كما تقول إسرائيل منذ فترة طويلة إن حماس تخزن الإمدادات وتمنع وصولها إلى المدنيين اليائسين بشكل متزايد.

بحسب وزارة الصحة في غزة، أسفر الهجوم الإسرائيلي في غزة عن مقتل 29,692 فلسطينيا، معظمهم من النساء والأطفال، مع مقتل 92 شخصا خلال قصف ليل الأحد. ولا يمكن تأكيد هذه الأرقام وهي لا تميز بين مقاتلي حماس والمدنيين.وتقول إسرائيل إنها قتلت 12 ألفا من مقاتلي الحركة وناشطين في فصائل أخرى منذ بداية الحرب.

* * *

تايمز اوف اسرائيل: النرويج تلمح إلى أن الخطة الأميركية لإقامة دولة فلسطينية ستفرض كأمر واقع

بقلم طال شنايدر

التقى وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي قبل أيام برئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية في مؤتمر ميونيخ الأمني، وبحث معه آفاق حل الدولتين. وفي الوقت نفسه، أجرى إيدي مقابلة مع أكبر صحيفة في النرويج ("Verdens Gang") وهاجم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، قائلا: "أسمع من كل القنوات أن الصبر الأميركي تجاه نتنياهو انخفض إلى أقل من 1%. هناك أجواء صعبة للغاية"، كاشفا عن تفاصيل لا يكشفها الدبلوماسيون والسياسيون عادة، وبالتأكيد ليس بإسمهم.

وأثارت المقابلة مع إيدي بعض التساؤلات بين السياسيين في إسرائيل، حيث صدرت في نفس اليوم الذي تم فيه الاتفاق على تفاصيل تحويل عائدات ضرائب السلطة الفلسطينية من إسرائيل عبر النرويج ودخول ترتيبات تحويل الأموال حيز التنفيذ.

وبحسب المقال، قال إيدي أن الولايات المتحدة تتوقع من إسرائيل قبول خطة العالم العربي والولايات المتحدة للتطبيع وتنفيذ حل الدولتين، بل وألمح إلى أن الأميركيين يعتزمون فرض الخطة كأمر واقع على إسرائيل. وقال إيدي أن "النرويج تدعم هذا الحل وهناك مسودة لـ[وثائق] الحل"، وأضاف أنه يجب التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإعادة جميع المختطفين إلى إسرائيل وفي نفس الوقت ينبغي وضع خطة شاملة لحل الدولتين. "بالنسبة لإسرائيل، معنى هذه الخطوة هو Take it or leave it. إذا رفضت إسرائيل الخطة بالكامل – فسوف تفقد كل حسن النية."

وتصريحات إيدي تنافي تماما بيان الحكومة الإسرائيلية في وقت سابق من هذا الأسبوع، حيث أكدت على معارضة البلاد الإملاءات الأحادية الجانب فيما يتعلق بالحل السياسي. ولكن على الرغم من البيان الإسرائيل، والذي وقع عليه أيضاً بيني غانتس، فإن المجتمع الدولي قد يمضي قدما من دون إسرائيل.

الأصوات التي تهدد بالاعتراف الأميركي بدولة فلسطين تعلو من عدة اتجاهات. النرويجيون والأوروبيون لا يحتاجون إلى الإقناع، فهم مقتنعون بالفعل. وزير الخارجية إيدي قال مؤخراً إن أوروبا تفقد مصداقيتها لأنها لا تدين إسرائيل. لماذا؟ لأن أوروبا أدانت روسيا بسبب الحرب ضد أوكرانيا. أي في مخيلة وزير الخارجية النرويجي، فإن دولة إسرائيل – التي تعرضت لهجوم مباغت في 7 أكتوبر – هي من أشعل الحرب وليس منظمة حماس الإرهابية التي ذبحت النساء والأطفال والرجال وخطفت مئات الأبرياء من منازلهم.

وكما ذكرنا، في اليوم الذي صدرت فيه المقابلة، وافقت إسرائيل أخيرا على هيكل إدارة عائدات الضرائب التابعة للسلطة الفلسطينية. ولأن إسرائيل ترفض تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية خشية من تحويل جزء منها إلى غزة، فتم الاتفاق على أن النرويج ستكون بمثابة الوصي الذي يحرس الأموال.

كما تم الترتيب بدعم وضمانة من الولايات المتحدة. وطالب وزير المالية بتسلئيل سموتريش في البداية بتحويل الأموال إلى صندوق ائتماني في الولايات المتحدة، والتي تضمن عدم تدفق الأموال إلى غزة. لكن قال الأميركيون أنهم لن يتمكنوا من ذلك بسبب قانون "تايلور فورس" الذي يحظر الأميركيين من تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية طالما أنها تدفع مخصصات لمنفذي الهجمات وعائلاتهم. ولذلك بحث الطرفان عن دولة ثالثة، وكانت النرويج على أتم الاستعداد. وزير الخارجية إيدي ورئيس الوزراء يوناس غار ستوره – عضو حزب العمل – يعتقدان أن مكانة النرويج كوسيط وصانع سلام هي مكانة مهمة بل ورصيد سياسي.

وكانت النرويج هي التي استضافت المحادثات السرية بين يوسي بيلين وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية عامي 1992-1993، وهي التي أدخلت مصطلح "اتفاقيات أوسلو" إلى قاموس إسرائيل، وعلى مدى عقود تترأس النرويج مجموعة من الدول المانحة للفلسطينيين – وتحافظة على صورتها كلاعب مهم على الساحة الدولية.

لكن يعتقد البعض في القيادة الإسرائيلية أنه لم يكن على إسرائيل العمل مع النرويج في هذه الحالة، وبالتأكيد ليس في ظل تصريحاتها ضد إسرائيل، وأنه كان يجب الاستفادة من العلاقات الجديدة مع دول "اتفاقيات أبراهام" – وربما حتى مع دولة عربية أخرى – لضمان تحويل الأموال، مثل السعودية.

وحتى في 29 أكتوبر، عندما كانت إسرائيل بالكاد قد أطلقت العملية البرية، أعلن رئيس الوزراء ستوره أن الرد الإسرائيلي كان "غير متناسب" وأدان الوضع الإنساني الكارثي في غزة. وقال رئيس الوزراء: "القانون الدولي ينص على أن الرد يجب أن يكون متناسبا. وينبغي أخذ وضع المدنيين في الاعتبار. لقد تجاوزت إسرائيل هذه القيود. ونحو النصف من آلاف القتلى هم من الأطفال. لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وأنا أدرك أن الدفاع ضد أي هجوم في منطقة مكتظة بالسكان هو في فائق الصعوبة. نحن ندين إطلاق الصواريخ على إسرائيل."

وبعد أيام قليلة من الهجوم على إسرائيل، اقترح ستوره أن تجري حكومته محادثات مع حماس للتوصل إلى حل سريع. وعندما سئل عما إذا كانت حكومته ستتحدث مع منظمة تعتبر إرهابية، قال إنه "إذا لزم الأمر، سنتحدث معهم"، مضيفًا أن حماس نفذت هجومًا وحشيًا ضد المدنيين الإسرائيليين، ولذلك كان من الواضح أن هذا سوف يثير ردا إسرائيليًا قاسيًا. ومع ذلك، كانت رسالته إلى كلا الجانبين هي ضرورة احترامهما قواعد الحرب، وحماية المدنيين – وعدم إلحاق الأذى بهم.

* * *

تايمز أوف : مسؤول يقلل من احتمالات صفقة الرهائن: إسرائيل والوسطاء 'يتحدثون مع أنفسنا'

بقلم لازار بيرمان

المسؤول الثاني يقول إن الخلاف الرئيس هو 'إنهاء القتال، مغادرة الجيش الإسرائيلي لغزة'، مع انضمام فريق التفاوض إلى المحادثات القطرية حول هدنة مؤقتة محتملة، والاتفاق على إطلاق سراح الأسرى؛ سعى مسؤول إسرائيلي إلى تخفيف التوقعات يوم الإثنين مع توجه المفاوضين إلى قطر لمواصلة العمل على صفقة رهائن محتملة، وقال لتايمز أوف إسرائيل إنه ليس هناك بالضرورة سبب للتفاؤل. وقال المسؤول: "علينا أن نكون حذرين". "ما زلنا نتحدث مع أنفسنا."

ويزور وفد إسرائيلي متوسط المستوى الدوحة لمواصلة العمل على تفاصيل اتفاق محتمل مع حماس يقضي بإطلاق سراح عشرات الرهائن من غزة مقابل هدنة ممتدة في الحرب في القطاع الساحلي.ويتكون الوفد من خبراء شاركوا في المحادثات طوال الوقت، كما قال مسؤول إسرائيلي ثان لتايمز أوف إسرائيل. وأضاف المسؤول أن المحادثات الشخصية ليست المنتدى الوحيد لإحراز التقدم. وقال المسؤول: «هناك مكالمات هاتفية طوال الوقت».

وهم يتابعون الخطوط العريضة التي تمت صياغتها في منتدى أمريكي-إسرائيلي-مصري-قطري في باريس خلال عطلة نهاية الأسبوع، والذي ورد أنه يتضمن إطلاق حماس سراح 40 رهينة، بما في ذلك النساء والأطفال والمجندات والمسنين والمختطفين مقابل ستة رهائن. توقف القتال لمدة أسبوع وإطلاق إسرائيل سراح مئات من المدانين بالإرهاب الفلسطينيين.

وأدلى زعيم حزب "شاس"، أرييه درعي، المراقب في مجلس الوزراء الحربي، بتصريحات مماثلة يوم الأحد، حيث قال لقناة الأخبار الحريدية "كيكار هاشابات" هناك "فرصة جيدة للتوصل إلى اتفاق" لكننا "لا نزال بعيدين عن ذلك".وتابع: "إنها ليست صفقة بسيطة، ليس لدينا ردود فعل من حماس بعد، كل ما نقوم به يتم عبر وسطاء".

الفجوة الرئيسية، كما قال المسؤول الإسرائيلي الثاني لتايمز أوف إسرائيل، هي "انتهاء القتال، وخروج الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة".وقال المسؤول: "يمكننا معرفة بقية الأمور".

إن إسرائيل مستعدة للموافقة على وقف ممتد للأعمال العدائية، لكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وغيره من كبار المسؤولين قالوا بعبارات لا لبس فيها إن الحرب ستستمر حتى بعد توقف طويل. وقد حددت إسرائيل الإطاحة بنظام حماس كأحد أهداف حربها، إلى جانب إطلاق سراح الرهائن.ومن ناحية أخرى، تريد حماس ضمان بقائها في غزة من خلال إرغام إسرائيل على الانسحاب من أجل استعادة رهائنها.وهناك نقطة خلاف أخرى تتعلق بالذين سيتم إطلاق سراحهم. وقال المسؤول الأول إن إسرائيل تصر على ضم المجندات إلى مجموعة الأربعين.

كما زعمت مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى مجهولة المصدر أن نتنياهو كان يتعمد تخريب المحادثات حول الصفقة - "لأسباب سياسية" لاسترضاء اليمين المتطرف في ائتلافه - من خلال وضع شروط أكثر صرامة وتقييد قدرة الممثلين الإسرائيليين على مناقشة معظم المواضيع في المفاوضات. دولة قطر.

ووفقا لتقرير القناة 12، وضع نتنياهو شرطا جديدا للصفقة المطروحة، والذي بموجبه يجب طرد الإرهابيين الفلسطينيين المدانين بارتكاب جرائم "خطيرة" والذين سيتم إطلاق سراحهم من السجون الإسرائيلية إلى قطر.وبحسب ما ورد أثار نتنياهو الطلب خلال المناقشات التي أجراها مجلس الحرب ليلة السبت عندما أطلع الوفد الإسرائيلي إلى قمة باريس الوزراء على التقدم الذي أحرزوه.وقالت القناة 12 أيضا إن نتنياهو اقتصر على الوفد الإسرائيلي مناقشة القضايا الإنسانية فقط مثل

عدد الشاحنات التي تحمل المساعدات إلى قطاع غزة وكمية الغذاء التي سيتم السماح بدخولها، وسط أزمة إنسانية متصاعدة في القطاع.وأفاد موقع "واينت" الإخباري أن نتنياهو قال أيضا خلال المشاورات الهاتفية لمجلس الوزراء الحربي ليلة السبت إنه غير مستعد للتقدم في معايير الصفقة حتى تتلقى إسرائيل قائمة تحدد أي من المحتجزين الـ130 في غزة منذ أكتوبر لا يزال على قيد الحياة.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: السعوديون والإماراتيون وفرصة ذهبية بعد حرب غزة

بقلم افرايم سنيه

بعد أربعة أشهر من الهجوم الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل، أصبح قطاع غزة في حالة خراب. ويعاني سكانها البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة من البطالة، ومعظمهم بلا مأوى. إن إعادة إعمار غزة أمر ضروري لمنع حدوث أزمة إنسانية ضخمة وهو أحد عناصر خطة "سلام طويل الأمد بين إسرائيل والفلسطينيين" تعمل إدارة بايدن و"مجموعة صغيرة من الشركاء في الشرق الأوسط" على تطويرها. إن إعادة إعمار غزة، إذا تم تنفيذها والإشراف عليها بشكل صحيح، إلى جانب الترتيبات السياسية ودون مشاركة أي منظمة إرهابية، يمكن أن تؤدي إلى تغيير إيجابي في المنطقة المضطربة.

ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وحاكم الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد اللذان تعد بلدانهما من بين "شركاء الشرق الأوسط" هؤلاء، هما الشخصان اللذان يمكنهما قيادة عملية إعادة البناء هذه. فكلا الحاكمين يتنافسان على النفوذ الإقليمي، ويتمتعان بالقدرة المالية والتشغيلية لقيادة المشروع الضخم لإعادة إعمار غزة. ولا توجد قوة دولية أخرى لديها الاهتمام والقدرة على القيام بذلك. ويمكن للولايات المتحدة أن تساعد مالياً من خلال تخصيص جزء على الأقل من الأموال الإيرانية المجمدة البالغة 120 مليار دولار لهذا المشروع.

يشترك محمد بن سلمان ومحمد بن زايد في الاعتقاد بأن مستقبل الشرق الأوسط لا يتم تأمينه من خلال الصراع الديني والسياسي العنيف، بل من خلال التقدم وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، وسيحل محل الاقتصاد القائم على النفط. وفي كلا البلدين هناك شركات حكومية وشبه حكومية عملاقة يمكنها بسهولة بناء مشاريع للإسكان والنقل والسياحة والطاقة والصناعة.

عام 2005، قدمت الرئيس التنفيذي لأكبر شركة إنشاءات في الشرق الأوسط إلى آريل شارون، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك. وكانت حكومة شارون تعتزم إخلاء وتدمير المستوطنات اليهودية في قطاع غزة كجزء من خطة الانفصال. وعرضت الشركة الإماراتية على إسرائيل مبلغ 56 مليون دولار إذا قامت الحكومة الإسرائيلية بدلاً من تدمير المستوطنات بتسليمها كما هي إلى الشركة. وأرادت استخدامها كأساس وبنية تحتية لمشاريعها السكنية والسياحية في غزة التي لم تعد محتلة. وكان اللقاء مع شارون ودياً، لكن الحكومة الإسرائيلية قررت تدمير المستوطنات.

توضح هذه القصة أن إعادة إعمار قطاع غزة ليس عملاً خيريًا. وسوف تستفيد الدولتان المعنيتان وشركاتهما بشكل كبير. على سبيل المثال، إذا كانت شركة موانئ دبي العالمية الإماراتية هي المسؤولة عن بناء ميناء المياه العميقة في غزة، فإنها لن تخسر المال. بل على العكس من ذلك، فإن ميناء غزة، مثل تلك الموجودة في حيفا وأشدود، من الممكن أن يشكل نهاية البحر الأبيض المتوسط للممر بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا .IMEC

وفي العام 2008، شاركت مع سامر خوري، المالك الفلسطيني لشركة CCC، المجموعة التي مقرها في اليونان، في تأليف "خطة مارشال" لغزة. وشملت مشاريع للسياحة والزراعة والنقل والصناعة والطاقة. ومن الممكن أن يوفر كل مشروع فرص عمل لسكان غزة، وتحسينًا كبيرًا في نوعية الحياة في غزة، ودخلًا لرواد الأعمال.

ومن ناحية أخرى، أنفقت حماس مليارات الدولارات على بناء أكبر قاعدة إرهابية على وجه الأرض، ولكن ليس على مشروع اقتصادي واحد. إن أهل غزة يعملون بجد واجتهاد. رأيت الكثيرين يصطفون عند الساعة الثانية صباحًا عند معبر إيريز، ينتظرون ساعات لعبور الحدود الإسرائيلية لأداء عملهم الشاق في إسرائيل، متلهفين لإطعام أطفالهم. ومع حلول الظلام، عادوا إلى المنزل لبضع ساعات من النوم، ثم عادوا إلى إيريز في صباح اليوم التالي. وسوف تتعزز حياتهم بشكل كبير من خلال خطة الإنعاش الاقتصادي الشاملة لغزة. لكن الحافز الرئيسي للولايات المتحدة والسعودية والإمارات في مثل هذا المسعى لن يكون إنسانيًا أو اقتصاديًا، بل جيوسياسيًا. بايدن وبن سلمان وابن زايد يملكون مفتاح حل القضايا الرئيسة في الشرق الأوسط.

ومن المؤسف أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي رفض بالفعل مشروعًا من هذا النوع، واصفًا الخطة التي بدأها بايدن بأنها لا تزال قيد العمل على أنها "إملاءات دولية". ولكن أي حكومة عاقلة في إسرائيل ـ والتي أعتقد أنها ستتشكل عام 2024 ـ لا تستطيع أن ترفض مثل هذا العرض من الولايات المتحدة ودول الخليج لإعادة بناء غزة، حتى لو كان يتضمن المفاوضات مع الفلسطينيين بشأن حل الدولتين.

قبل ثلاثة أسابيع فقط، كرر محمد بن سلمان "رغبته وتصميمه على مواصلة التطبيع" مع إسرائيل، حسبما قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، لكن هذه الخطوة تتطلب الهدوء في غزة و"مسارًا واضحًا وموثوقًا إلى دولة فلسطينية". وفي الآونة الأخيرة، قال سفير الإمارات لدى الأمم المتحدة إنه يجب أن يكون هناك "تقدم لا رجعة فيه" نحو حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أجل التزام إقليمي بإعادة إعمار غزة. وبعد أيام قليلة، ظهرت تقارير حول خطة بايدن التي ستعرض على إسرائيل "التطبيع مع المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى" كجزء من حزمة تؤدي إلى "إقامة دولة فلسطينية".

لكي نكون واضحين: لا ينبغي لحماس أن تحكم غزة مرة أخرى. ولا ينبغي لإسرائيل أن تفعل ذلك أيضاً، ولكن يبدو أن حكومتها الحالية تتجه في هذا الاتجاه. وإذا حدث ذلك، فلن يتم إعفاؤه من المسؤولية المدنية تجاه 2.2 مليون فلسطيني يعيشون هناك. ولا تمتلك إسرائيل الموارد اللازمة للسيطرة العسكرية والإدارة المدنية للقطاع. ولن يشارك أحد هذا العبء الضخم مع إسرائيل.

إن انسحاب إسرائيل من غزة من دون عودة حماس لن يكون ممكناً إلا إذا تم تسليم السيطرة العسكرية والإدارية على هذه المنطقة إلى إدارة مشتركة .وهي الشراكة بين الدول التي تعيد البناء والسلطة الفلسطينية. هناك ما يكفي من الفلسطينيين ذوي الخبرة المدنية والمهارات المهنية المختلفة الذين يمكنهم القيام بذلك بشكل جيد.

لا يحق لنا نحن الإسرائيليين ولا لأي لاعب دولي أن نقول من ستضم القيادة الفلسطينية، لكن لا يمكن أن تكون شخصيات من حماس أو الجهاد الإسلامي. ومن يقود السلطة الفلسطينية لن يتمكن من رفض مثل هذه الحزمة السياسية والاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وبالتالي فإن الفرصة قائمة للتوصل إلى حزمة تاريخية تجمع بين الحل الدبلوماسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والقضاء على قدرات حماس العسكرية، وإعادة إعمار غزة، والتطبيع السعودي الإسرائيلي. ومن شأنه أن يولد فوائد جيوسياسية ومالية كبيرة لجميع المعنيين. إن اغتنام هذه الفرصة يعود في المقام الأول إلى محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، بدعم نشط من بايدن. يمكن أن تكون أفضل أوقاتهم على المسرح العالمي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تقرير متابعة: إسرائيل تقدم تحديثا حول امتثالها إلى محكمة العدل الدولية بشأن اتهامات الإبادة الجماعية

بقلم جيريمي شارون

ستقدم إسرائيل ردها اليوم الاثنين على الأوامر التي أصدرتها محكمة العدل الدولية الشهر الماضي والتي تطالب إسرائيل بتقديم تقرير عن بعض الجوانب الرئيسية للصراع مع حماس في غزة، بعد أن وجدت المحكمة في يناير "معقولية" بأن إسرائيل ربما تكون قد انتهكت على الأقل بعض بنود اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية. وعلى الرغم من أن المحكمة رفضت أن تأمر إسرائيل بوقف حملتها العسكرية، وهو مؤشر على أنها لا تعتقد أن أعمال الإبادة الجماعية تُرتكب فعليا، فقد أصدرت "تدابير مؤقتة" تأمر إسرائيل باتخاذ خطوات "لمنع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية؛ و"منع ومعاقبة" التحريض على الإبادة الجماعية؛ و"تمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل لمعالجة ظروف الحياة السيئة" في غزة؛ ومنع تدمير الأدلة المتعلقة بادعاءات الإبادة الجماعية؛ وتقديم تقرير إلى المحكمة في غضون شهر.

تتم صياغة التقرير من قبل وزارة العدل ووزارة الخارجية ولكن لن يتم نشره للصحافة أو للجمهور، وقد التزمت الوزارتان الصمت الشديد بشأن المعلومات الواردة في الوثيقة. لكن الإجراءات الرئيسية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية والتي ستحتاج فيها إسرائيل إلى إثبات أنها تعمل عليها هي الأوامر لتحسين الوضع الإنساني في غزة، و"منع ومعاقبة" التحريض على الإبادة الجماعية.

السبب في ذلك هو ان اتفاقية عام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية، التي وقّعت إسرائيل عليها، تنص صراحة على أن "تعمد فرض" ظروف معيشية تهدف إلى تدمير مجموعة معينة من الناس، أو جزء منها، يعد انتهاكا للاتفاقية. بالإضافة إلى

ذلك، يُعد "التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية" عملا يعاقب عليه بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.

ونظرا لتركيز المحكمة في حكمها الصادر في 26 يناير على الوضع الإنساني المتردي في غزة، فهنا ستحتاج إسرائيل إلى إثبات أنها لا تنتهك الاتفاقية، فضلا عن تقديم دليل على أنها تتخذ خطوات لمنع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه.
وبالفعل، ذكر تقرير لموقع "واينت" يوم السبت أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو طلب من الوزارتين اللتين تقومان بصياغة التقرير التركيز على هاتين القضيتين، بالإضافة إلى الأمر بمنع تدمير الأدلة المتعلقة بمزاعم الإبادة الجماعية.

الوضع الانساني

نفت إسرائيل أن يكون لديها أي نية للإبادة الجماعية تجاه الفلسطينيين في غزة، وهو عنصر حاسم في جريمة الإبادة الجماعية، وقالت إن أي تعليقات تحريضية من قبل السياسيين إما تم إخراجها من سياقها أو أنها لا تمثل سياسة الحكومة. لكن القدس لا تزال ترغب في إظهار الجهود التي تبذلها للتخفيف من الوضع الانساني في غزة.

إذن، ما الذي ستتمكن إسرائيل من تقديمه إلى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بجهودها لتخفيف الوضع الإنساني في المنطقة؟

بحسب وحدة تنسيق أعمال الحكومة في الأراضي (كوغات)، وهي وكالة تابعة لوزارة الدفاع، دخلت حوالي 13,905 شاحنات محملة بالمساعدات الإنسانية إلى غزة منذ اندلاع الحرب، مما أدخل 255,610 طن من الإمدادات إلى القطاع الذي مزقته الحرب.وقد شمل ذلك 168,090 طنا من المواد الغذائية؛ 23,380 طنا من المياه (لا تشمل حوالي 28.5 مليون لتر يوميا تنقلها إسرائيل عبر الأنابيب إلى غزة)؛ و17,740 طنا من الإمدادات الطبية؛ و27,920 طنا من معدات الإيواء.ومع ذلك، لم تقدم كوغات تفاصيل يومية أو أسبوعية أو شهرية لعدد الشاحنات التي تدخل غزة، لذلك من المستحيل تقييم الجهود الإنسانية التي تبذلها إسرائيل في أعقاب حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 26 يناير بناء على البيانات الإسرائيلية.

ومع ذلك، يقدم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) مثل هذه التفاصيل، وتظهر البيانات في الواقع انخفاضا في كمية المساعدات التي تدخل غزة منذ نهاية شهر يناير. ويبدو أن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى انهيار الأمن الداخلي والاستقرار في الإقليم. قبل هجوم 7 أكتوبر واندلاع الحرب، دخلت غزة يوميا في المتوسط 500 شاحنة بضائع، بما في ذلك الوقود، وفقا لأوتشا.

وفقا للوكالة، فإن المتوسط اليومي لعدد الشاحنات التي تدخل غزة منذ 20 أكتوبر، عندما بدأت إسرائيل بالسماح بدخول الإمدادات لأول مرة بعد اندلاع الحرب، ارتفع تدريجيا ووصل في ذروته إلى 156 شاحنة يوميا في المتوسط خلال الأسبوعين من 12 يناير إلى 25 يناير 2024، قبل يوم واحد من إصدار محكمة العدل الدولية إجراءاتها المؤقتة. ولكن في المتوسط لم يدخل إلى غزة سوى 133 شاحنة يوميا في الفترة من 2 إلى 8 فبراير، وانخفض هذا العدد إلى 57 شاحنة فقط في المتوسط في الفترة من 9 إلى 20 فبراير.

قام سكان غزة، وكذلك مقاتلو حماس، بالاستيلاء على شاحنات المساعدات، الأمر الذي دفع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إلى إيقاف عمليات التسليم المحدودة أصلا إلى شمال غزة. وجاء ذلك بعد يومين فقط من استئناف العمليات. وقد واجهت قوافل المنظمة الانسانية حشودا حالت الصعود على متن الشاحنات، وإطلاق نار في مدينة غزة، وعمليات استيلاء على الطحين، وتعرض أحد سائقي الشاحنات للضرب. كما توقفت قوات الشرطة التابعة لحماس عن توفير الأمن للقوافل من حشود سكان غزة اليائسين، بعد تعرضها لإطلاق نار من الجيش الإسرائيلي.

وقد زعمت كوغات بشكل متكرر أن فشل وكالات الأمم المتحدة في توزيع المساعدات هو الذي يحول دون زيادة دخول الإمدادات، وأصرت مرارا على أنه لا يوجد حد لعدد الشاحنات التي يمكن أن تدخل غزة.في 15 فبراير، نشرت كوغات صورا لما قالت إنها شحنات مساعدات على جانب غزة من معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) للبضائع التي دخلت من إسرائيل ولكن لم يتم جمعها بعد من قبل وكالات الإغاثة للتوزيع.وقالت كوغات "هذا هو محتوى 500 شاحنة من المساعدات الإنسانية على الجانب الغزاوي من معبر كيرم شالوم، بعد التفتيش الإسرائيلي، في انتظار استلامها وتوزيعها من قبل منظمات الأمم المتحدة. إنه اليوم الثالث على التوالي الذي لا يتم فيه استلام مئات الشاحنات.. ينبغي على الأمم المتحدة توسيع نطاق عملياتها."

وقال إيري كانيكو، المتحدث باسم أوتشا، ردا على هذه المزاعم إن "الجيش الإسرائيلي يتحمل مسؤولية تسهيل العمليات الإنسانية داخل غزة"، وأن "المساعدات المتراكمة عند المعبر هي دليل على غياب هذه البيئة التمكينية وسط احتياجات هائلة."

ولا يزال الوضع الإنساني في القطاع سيئا. ووفقا لأوتشا، يواجه حوالي نصف مليون شخص في غزة مستويات "كارثية" من الجوع حيث لا يحصل الناس على أي طعام تقريبا ولا يستطيعون دعم احتياجاتهم الأساسية.

بحسب تقارير استشهدت بها أوتشا فإن 81٪ من الأسر تفتقر إلى المياه الآمنة والنظيفة، ويقدّر متوسط وصول الأسر إلى الماء بأقل من لتر واحد للشخص الواحد في اليوم.وجد تقرير نشرته كلية لندن للصحة والطب الاستوائي ومركز جونز هوبكنز للصحة الإنسانية في 19 فبراير أنه إذا استمرت حدة الصراع عند مستواها الحالي، فسيكون هناك حوالي 29,530 حالة وفاة إضافية في غزة اعتبارا من 7 فبراير حتى 6 مايو من هذا العام، على الرغم من أن الغالبية العظمى (86٪) سيكون سببها إصابات ناجمة عن الأعمال العدائية (الأرقام تشمل المقاتلين)، وقد تنجم حوالي 1430 حالة وفاة عن الأمراض المعدية في حالة عدم انتشار الأوبئة، ومن المتوقع أن تنجم 1260 حالة وفاة إضافية عن الأمراض غير المعدية.ومن المرجح أن تشير إسرائيل في تقريرها إلى محكمة العدل الدولية إلى جهودها لتسهيل دخول المساعدات الإنسانية خلال الفترة الحالية وأن تعزو الأزمة الإنسانية المستمرة إلى عدم قدرة الأمم المتحدة والوكالات الأخرى على إيصال المساعدات.

استخدام لغة تحرض على الإبادة الجماعية؟

فيما يتعلق بمعالجة أمر المحكمة بـ"منع ومعاقبة" أولئك الذين يحرضون عل الإبادة الجماعية فإن ذلك قد يكون إشكاليا من الناحية السياسية، حيث أن بعض أعضاء الكنيست ووزراء الحكومة أدلوا بتصريحات تحريضية للغاية حول كيفية

التعامل مع غزة.كما أن الوزراء وأعضاء الكنيست يتمتعون بالحصانة من الملاحقة القضائية ضد ما يمكن اعتباره خطابا إجراميا مثل التحريض على الإبادة الجماعية، مما يزيد من تعقيد القدرة على الامتثال لأمر محكمة العدل الدولية.

إحدى الطرق التي يمكن فيها للإسرائيليين، الذين قد يتم اعتبار أن خطابهم يرقى إلى مستوى التحريض على الإبادة الجماعية، أن يتجنبوا الملاحقة القضائية وإرضاء المحكمة هي إما توضيح أنهم لم ينووا التحريض على الإبادة الجماعية، أو أن كلماتهم قد أسيء فهمها، أو التراجع عن تصريحاتهم بالكامل. ومع ذلك، لا توجد هناك أدلة تشير إلى حدوث ذلك.

تتضمن الدعوى الأصلية المقدمة من جنوب أفريقيا العديد من الاقتباسات من سياسيين وبعض مسؤولي الجيش وشخصيات عامة ذات طبيعة إشكالية للغاية. تقتبس الدعوى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الذي قال: "عندما نقول إنه يجب تدمير حماس، فنحن نقصد أيضا من يحتفل ويدعم ويوزع الحلويات – جميعهم إرهابيون، ويجب تدميرهم."

وزير التراث عميحاي إلياهو أدلى بتصريحات مماثلة، حيث قال "لا يوجد هناك ما يُسمى بمدنيين غير متورطين في القتال في غزة"، بينما لم يرفض فكرة أن تقوم إسرائيل باستخدام قنبلة نووية في غزة.

واستشهد طلب جنوب أفريقيا أيضا بتعليقات أعضاء كنيست، بمن فيهم عضو الكنيست تالي غوتليف من حزب "الليكود"، التي نشرت في 9 أكتوبر "صاروخ أريحا! صاروخ أريحا. الردع الاستراتيجي. قبل أن نفكر في دخول قواتنا. سلاح يوم القيامة!" صاروخ أريحا هو صاروخ بالستي بعيد المدى موجود في ترسانة الجيش الإسرائيلي والذي تقول تقارير أجنبية إنه مزود بقنابل ذرية.

نشرت غوتليف عل منصة "إكس" أيضا منشورا أشارت فيها باستحسان إلى هتافات يرددها مشجعو نادي بيتار القدس لكرة القدس "نتمنى أن تحترق قريتكم" وأضافت" يرفع المعنويات أن نتمى أن تمحى غزة وتحترق."

وقالت عضو الكنيست كيتي شطريت من الليكود في مقابلة مع القناة 14: "إذا سألتني على المستوى الشخصي سأسوي غزة بالأرض، أنا لست عاطفية. لأنه لا يمكن الفصل بين قتلة النساء والأطفال والمدنيين في غزة."

الصحفي دافيد مزراحي فرتهايم كتب على منصة "اكس" أن على إسرائيل "تحويل القطاع بأكمله إلى مسلخ."

وكتب المغني كوبي بيرتس على إنستغرام "يجب محو غزة وتدميرها مع بقية أحفاد عماليق، مع أو بدون [قنبلة] ذرية، ينبغي علينا ببساطة تدمير غزة بالكامل وإبادة أي شخص هناك."

ولم يتراجع أي من المسؤولين المنتخبين عن تصريحاته أو يوضحها، في حين قال بيرتس صراحة على إنستغرام إنه لن يتراجع عن تصريحاته، مضيفا أن "الحكم على لاهاي هو تماما نفس الحكم على الإرهابيين في غزة، وكل من يتواجد هناك يجب تدميره وإبادته، إلى الأبد." ولم يرد مكتب المدعي العام أو مكتب النائبة العامة على أسئلة حول عدد التحقيقات التي تم فتحها ضد إسرائيليين بسبب الاشتباه في التحريض على الإبادة الجماعية. وقبل أيام قليلة من الجلسات التي عقدتها محكمة العدل الدولية في يناير، أصدر مكتب النائبة العامة بيانا قال فيه إن مكتبها يدرس عدة حوادث تحريض محتملة على إيذاء المدنيين، لكن المحكمة قالت إنه على الرغم من أن مثل هذه التصريحات مشجعة، إلا أنها ليست كافية للتخفيف من قلقها بشأن

التحريض على الإبادة الجماعية.ولم يقل مكتب النائبة العامة شيئا منذ التصريح الذي صدر عنه في يناير بشأن تحقيق تقدم في ملاحقة التحريض قضائيا، في حين أن "التحقيقات" ليست تحقيقات كاملة، بل هي إجراءات أولية لتقييم ما إذا كان التحقيق ضروريا.

إذا تم فتح تحقيقات في بعض حوادث التحريض المشتبه بها، فمن المحتمل أن يقنع هذا محكمة العدل الدولية بأن الجهود قد بدأت "لمنع ومعاقبة" التحريض على الإبادة الجماعية. لكن من غير المرجح أن يكون هذا التقرير هو الأخير الذي تطالب به لاهاي إسرائيل، وقد تتوقع المحكمة اتخاذ المزيد إجراءات الإنفاذ الملموسة في المستقبل للنظر في ما إذا كانت القدس تمتثل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

* * *

جيروزاليم بوست: لا يمكن تحقيق السلام عن طريق بلطجة الأمم المتحدة أو محاكم الكنغارو - الرأي

بقلم الحاخام أبراهام كوبر

في الشهر الماضي، أطلقت جنوب أفريقيا - المعروفة بتحالفها المفتوح مع حماس - استراتيجية قانونية مثيرة للجدل في لاهاي، حيث تسعى إلى إدانة إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية. يأتي ذلك عقب أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول، عندما ارتكبت حماس جرائم القتل الجماعي والاغتصاب والاحتجاز. وعلى الرغم من هذه الفظائع، فإن إسرائيل، وليس حماس، هي التي وجدت نفسها متهمة في محكمة العدل الدولية.

بينما كان الفريق القانوني لجنوب أفريقيا في لاهاي متهماً إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة، حذر نائب جنوب أفريقي في وطنه من "حمام دم" محتمل في كيب تاون وسط نقاش برلماني حول الصراع بين إسرائيل وحماس، كما أفادت صحيفة الشرق الأوسط. معهد بحوث وسائل الإعلام.

في 14 فبراير/شباط، أطلق النائب الجنوب أفريقي أحمد منصور شيخ إمام، من حزب الحرية الوطنية، خطبة الإبادة الجماعية هذه: "لدينا أحزاب سياسية في هذا المجلس تحاول تبرير المذبحة والإبادة الجماعية التي تحدث في فلسطين، وخاصة الآن في رفح". . لكن اسمحوا لي أن أقدم رسالة عالية وواضحة إلى التحالف الديمقراطي: إذا كنتم تعتقدون أن شعب هذا البلد سيسمح لكم بالاستيلاء على هذا البلد الجميل، مدينة كيب تاون الخاصة بنا، وتسليمها للصهاينة، مدينة كيب تاون ستكون بمثابة حمام دم، أستطيع أن أؤكد لكم ذلك". وأضاف: "لن نسمح لكم بأخذ هذا وبيعه، وبيع مبادئكم وأخلاقكم وقيمكم كما رهنتم للتو الأرض في كيب الغربية للولايات المتحدة وغيرها. لن نسمح لك بجعل هذه دولة يهودية!"

لقد عادت بريتوريا مرة أخرى إلى محكمة العدل الدولية - غير رادعةً للتهديدات القبيحة التي أطلق لها العنان ضد اليهود في جنوب أفريقيا - هذه المرة لتجادل بأن الوجود الإسرائيلي في الأراضي المتنازع عليها في الضفة الغربية يشكل احتلالاً غير قانوني. ويتم حث لجنة محكمة العدل الدولية المكونة من 15 قاضيًا على مراجعة "احتلال إسرائيل واستيطانها وضمها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية وطابع ووضع مدينة القدس المقدسة، واعتمادها للتشريعات والتدابير

التمييزية ذات الصلة". يمكن أن يستغرق القضاة ما يصل إلى نصف عام لإصدار رأي يطلب منهم أيضًا النظر في الوضع القانوني وعواقب "الاحتلال" الإسرائيلي.

إسرائيل من جانبها لم تكلف نفسها عناء إرسال فريق قانوني هذه المرة؛ أرسلت مذكرة بدلا من ذلك. وعلى أية حال، فمن المشكوك فيه ما إذا كانت إسرائيل سوف تستجيب لتوجيهات محكمة العدل الدولية غير الملزمة. ومن ناحية أخرى، سارع رياض منصور، السفير الفلسطيني الأنيق لدى الأمم المتحدة، إلى المحكمة ليقول ببلاغة: "ندعوكم إلى تأكيد أن الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني" كما قال في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقال: "إن النتيجة التي ستتوصل إليها هذه المحكمة الموقرة ستسهم في إنهاء الاحتلال على الفور، مما يمهد الطريق لسلام عادل ودائم". "مستقبل لا يُقتل فيه أي فلسطيني أو إسرائيلي. مستقبل تعيش فيه الدولتان جنباً إلى جنب في سلام وأمن".

لقد حان الوقت للتحقق من الواقع. لقد كانت حماس مذنبة بارتكاب مجموعة كاملة من جرائم الحرب بما في ذلك اختطاف الأطفال والجرائم ضد الإنسانية في 7 أكتوبر 2023، وهو يوم من جرائم القتل الجماعي المروعة والتعذيب الذي لا يوصف، واحتفلت به في الوقت الحقيقي، وتنفيه الآن بشكل متسلسل.

وبينما يتحدث هذا الدبلوماسي الفلسطيني عن سلام لا يُقتل فيه أي عربي أو يهودي، أقرت السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس الذي يبلغ الآن العام السابع عشر من ولايته التي تمتد لأربع سنوات، قانونًا يُكافئ بموجبه مرتكبي جرائم القتل الجماعي التي تقوم بها حماس وعائلاتهم ماليًا. مقابل كل يهودي يُقتل أو يُشوه.

كل هذه المكائد والتصريحات المحملة بالدموع لم تفعل شيئا لمحاسبة الإرهابيين على فظائعهم. بل إن الأمر على العكس من ذلك، فلم تفعل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية أي شيء لإنقاذ الأسرى الأميركيين والإسرائيليين المحتجزين تحت الأرض في غزة لدى حماس، بل ركزت بدلاً من ذلك على المطالبة بوقف مفتوح لإطلاق النار من شأنه أن يمد حماس بحبل الحياة.

لقد نسي العالم بسهولة أن اليهود مُنعوا من الصلاة في أقدس موقع في اليهودية، وهو حائط المبكى لمدة 19 عامًا (1948-1967)، وأن المعابد اليهودية في البلدة القديمة قد دمرت، وأن مقبرة جبل الزيتون التاريخية قد تم تدنيسها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. احتلال الأردنيين. تغير كل ذلك عندما سيطرت إسرائيل بشكل كامل على القدس عام 1967 وأعادت الحقوق الدينية لجميع الأديان منذ ذلك الحين.

أما بالنسبة لما يسمى بالأراضي المحتلة، فمن الأفضل للجنة المؤلفة من 15 قاضياً في محكمة العدل الدولية أن تتساءل: ما هو الجزء من إسرائيل الذي لا تعتبره السلطة الفلسطينية محتلا؟× ولن يتحقق السلام من خلال إملاءات الأمم المتحدة أو تصريحات المحكمة العالمية. لن يكون السلام ممكناً إلا عندما تلغي السلطة الفلسطينية قانون الدفع مقابل الذبح، وعندما يتعلم تلاميذ المدارس الفلسطينية الاعتراف بمواطني الدولة اليهودية واحترامهم.

إن مناورة المحكمة العالمية ليست سوى واحدة من الجبهات العديدة التي يفتحها أعداء السلام لإضعاف إسرائيل اليهودية الديمقراطية وتدميرها في نهاية المطاف. لا صفقة، بأي حال من الأحوال.

* * *

جيروزاليم بوست: الجاسوس السابق جوناثان بولارد يريد دخول الكنيست، وإرسال عرب غزة إلى أيرلندا

بقلم مايان جافي هوفمان، إيريكا شاشن

على الطاولة: عاد جوناثان بولارد الآن إلى إسرائيل بعد أن قضى 30 عامًا في السجن الأميركي، ويتطلع إلى دخول الكنيست إلى جانب إيتامار بن غفير. وهو يدعو إلى ضم غزة، وإرسال سكان غزة إلى أيرلندا، وإعادة تسمية الجيش الإسرائيلي.

لقد نشأنا ونحن نكتب رسائل إلى واشنطن من أجل إطلاق سراحه. لذلك، من السريالي إلى حد ما أن تجلس على الطاولة مع جوناثان بولارد في القدس، حيث يستعد لخوض الانتخابات الوطنية المقبلة في أي وقت قد تجرى فيه.

"انظر، أنت إما جزء من الحل أو جزء من المشكلة"، يقول الأمر بواقعية. لا يمكنك الجلوس على الهامش والانتقاد. إذا كنت تؤمن بما تقوله، فيجب عليك المشاركة".

كان بولارد يتطلع إلى الكنيست منذ عودته إلى البلاد مع زوجته الراحلة إستير قبل أربع سنوات. وكان قد أمضى 30 عامًا في السجن في الولايات المتحدة، سبعة منها في الحبس الانفرادي بتهمة التجسس لصالح إسرائيل ضد أميركا. ثم عاش تحت الإقامة الجبرية وقيود أخرى في نيويورك من العام 2015 حتى العام 2020.

سواء كنت تتفق معه ومع سياسته أم لا، فقد أصبح من المشاهير المحليين. إذا ترشح، فسوف يرغب في أن يكون على قائمة "عوتسما يهوديت" التي يتزعمها إيتامار بن غفير. ويقول إن بن غفير يتمتع بسمعة سيئة لا يستحقها. ويقول بولارد: "لم يُسمح له مطلقًا بتنفيذ بعض مشاريعه". يعترف بولارد قائلاً: " بن غفير يقول بعض الأشياء الجامحة أحياناً". "إنه رجل ذو عاطفة عالية. لكني أثق به. أعتقد أن قلبه في المكان الصحيح.

عُرض على بولارد الترشح مع بن غفير في الانتخابات الأخيرة - في الواقع، اعتقدت البلاد أنه سيفعل ذلك لمدة 24 ساعة تقريبًا - ولكن في النهاية، في ظل فقدان زوجته التي توفيت قبل أشهر فقط من الانتخابات يقول بولارد إن رأسه لم يكن في المكان الصحيح. كما عرض عليه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو منصبًا أعلى في انتخابات 2021 عندما فشل نتنياهو في الفوز باللقب، لكنه قرر عدم الترشح في ذلك الوقت أيضًا.

يتذكر بولارد قائلاً: "لقد اتصل بي أحد أصدقائي وقال: 'كن حذراً، لا تتدخل لأن بيبي لن يفوز"، وكان سيحرق الكثير من الجسور. كان يعلم أنه إذا انضم إلى رئيس الوزراء في ذلك الوقت وخسر، فقد لا يتمكن من الترشح مرة أخرى - لذلك لم يفعل. لكن بولارد كانت له علاقات وثيقة منذ فترة طويلة مع نتنياهو الذي وقف على المدرج عندما وصل بولارد إلى إسرائيل في شتاء عام 2020.

يقول بولارد وهو يهز رأسه: "كان الهبوط هستيرياً". "كان بيبي قد وعد [الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب كتابيًا: لا دعاية. كان ينبغي عليّ أن أعرف بشكل أفضل، لكنني رأيت المصورين عندما كنا قادمين للهبوط. التفتت إلى أستير [رحمها السلام] وقلت: 'ماذا أقول؟' فانحنت إلى الوراء وقالت: 'أنا متقاعدة'. هذا عليك."

مساعي بولارد بعد السجن

واليوم، يركز بولارد على بناء أربع شركات ناشئة في مراحلها المبكرة تصورها وهو في السجن. إنها تتعامل مع مياه البحر والبروتين الاصطناعي والطاقة المتجددة وتخزين الطاقة. وفي الوقت الحالي، يتم تمويلها ذاتيًا. ويعمل بولارد على هذه الشركات لأنه يعتقد أن إسرائيل معرضة للاعتماد على الغاز الطبيعي البحري وواردات الغذاء. يقول بولارد: "أشعر أنه يتعين علينا تطوير مفاعلات معيارية صغيرة يمكن دفنها وتقويتها ونشرها حتى نتمكن من تطوير نظام من الشبكات الصغيرة في البلاد، وتكون الشبكة في الأساس نسخة احتياطية". ويتحدث أيضًا عن خطة لليورانيوم منخفض التخصيب، ويقول إنها المستقبل.

ويعترف بولارد أيضاً بأنه "مكتئب إلى حد غير عادي" بسبب ما حدث في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أنه كان من الممكن تجنبه.يقول "منذ لحظة وصولي إلى هنا، لم أتحدث قط عن الإصلاح القضائي. لقد تحدثت عن الإصلاح العسكري لأنه كان لدي انطباع - وللأسف، لقد ثبت ذلك - بأن الجيش غير قادر على التفكير بشكل هجومي. ونحن نعرف الآن ما هي العواقب".

ويقول إنه يجب إعادة تسمية الجيش الإسرائيلي وتغيير عقليته. ويعتقد أيضًا أن إسرائيل ستحتاج إلى ضم غزة إذا أرادت عودة السكان إلى الجنوب.ويؤكد بولارد: "أقول إننا ننقل السكان العرب المقيمين إلى خارج غزة". "لا يهمني أين يذهبون. أفضّل أيرلندا. أعتقد أن الأيرلنديين يستحقون ذلك». ويشير إلى أن النائب الأيرلندي ريتشارد بويد باريت ارتدى الكوفية.

* * *

هآرتس: "النووي الإسرائيلي".. من "الاحتضان والسرية" إلى اختراق "الطابو الأخير"

بقلم يوسي ميلمان

ترجمة: صحيفة القدس العربي

في الأسبوع الماضي، أرسلت واشنطن إشارات تحذير للمشروع النووي الإسرائيلي. وكشف "واشنطن بوست" أنه منذ بضعة عقود والإدارات الأمريكية توفر للسياسة النووية الإسرائيلية حماية سلبية، بل وحماية ناجعة أيضاً: تتمثل الحماية السلبية بقبول "سياسة الغموض" التي تعفي إسرائيل من سؤال حول امتلاكها سلاحاً نووياً، كما يعتقد العالم، مع عشرات الرؤوس الحربية وقنابل من كل الأنواع، التي تم تركيبها على طائرات وصواريخ وغواصات. أما الحماية الناجعة فتتمثل في توجيه رئاسي سري منذ ربع قرن تقريباً، يحظر على الموظفين التأكيد بأن لدى إسرائيل سلاحاً نووياً.

كتب المقال خبراء في موضوع انتشار السلاح النووي مثل الدكتور وليام بار المؤرخ والمحلل الكبير في الأرشيف الوطني الأمريكي، وريتشارد ليفليس وهو موظف كبير سابق في إدارة عمليات الـ سي.آي.ايه، والمسؤول أيضاً عن عملية متابعة جهود كوريا الشمالية لتطوير السلاح النووي في السبعينيات والعثور على شبكة التهريب للدكتور عبد القدير خان، "أبو القنبلة النووية في باكستان"، الذي باع تكنولوجيا المعلومات النووية لإيران وليبيا في عهد معمر القذافي، والـ سي.آي.ايه كشفت هذه الشبكة.

أما الثالث فهو هنري سوكلسكي، مدير معهد التعليم لسياسة عدم انتشار السلاح النووي، وكان في السابق موظفاً رفيعاً في البنتاغون ومستشاراً في الـ سي.آي.ايه.

في هذا المقال تم اقتباس تصريحات وزير التراث عميحاي إلياهو، الذي دعا إلى قصف غزة بقنبلة نووية، وعضوة الكنيست تالي غوتليب التي حثت الحكومة على فحص استخدام هذا السلاح ضد حماس. كثيرون في إسرائيل يستخفون بهذه التصريحات، التي جاءت من هوامش اليمين، ويعتبرون هؤلاء المتحدثين سياسيين هاذين. ولكن الولايات المتحدة ودولاً أخرى ينظرون إليها بجدية. فبالإجمال، هؤلاء يعتبرون منتخبي جمهور ويتولون مناصب رسمية في الحكومة والكنيست. "في التطرق للإخطار المتزايدة لانتشار السلاح النووي، وأسوأ من ذلك استخدامه، واستمرار فرض الرقابة الذاتية على مخازن السلاح النووي في إسرائيل، فإن هذا لا يعد غريباً فحسب، بل يتسبب بالضرر أيضاً"، كتب في المقال.

أجرى معهد سوكلسكي قبل شهر، لعبة – حرب نووية بين إسرائيل وإيران. وفي هذه اللعبة التي لم تكن سرية، أطلقت إسرائيل 51 قنبلة نووية على دفعتين ضد إيران. وردت إيران بهجوم نووي على إسرائيل. "فجأة، في أعقاب ذلك، كان عدم اليقين الاستراتيجي أكبر بكثير مما سبقه" (قبل استخدام السلاح النووي)، جاء في المقال.

منذ قررت حكومة دافيد بن غوريون وحكومة ليفي أشكول وضع إسرائيل، بمساعدة فرنسية سرية، حسب وثائق أجنبية من جنوب إفريقيا وبريطانيا والنرويج، وعمليات شراء وسرقة سرية، على المسار النووي، عرفت كل حكومات إسرائيل كيفية إخفاء نشاطاتها وتجنب أي نقاش عام. سياسة الغموض النووية، التي من مهندسيها شمعون بيرس، هي قرار استراتيجي لامع ومهم لإسرائيل. هذه السياسة ساعدت الولايات المتحدة ودولاً غربية أخرى، وأيضاً روسيا والصين، على صد الضغوط من قبل دول عربية وإسلامية، وفي الواقع معظم دول العالم، التي طلبت فرض رقابة على المفاعل النووي في ديمونا، وإجبار إسرائيل على التخلص من سلاحها النووي.

برز هذا الأمر بشكل خاص على خلفية ما ظهر كعلاقة مميزة تجاه إيران مقارنة بإسرائيل. لا تملك طهران حتى الآن سلاحاً نووياً، رغم أنها قريبة منه. مع ذلك، يطلب من إيران مرة تلو الأخرى تقليص مشروعها النووي وإخضاعه للرقابة الصارمة من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية. المقاربة المتساهلة مع إسرائيل نبعت من الاعتراف بأنها ديمقراطية، وحكوماتها تحظى بالحذر والحكمة والمسؤولية في كل ما يتعلق بالمشروع النووي، وهي تستعين أيضاً برقابة صارمة على وسائل الإعلام في إسرائيل. في المقابل، إيران دولة شريعة إسلامية، ديكتاتورية، زعماؤها يهددون بالقضاء على دولة إسرائيل. قبل عشرين سنة، قال الرئيس السابق (المعتدل) هاشمي رفسنجاني، إن كل ما هو مطلوب للقضاء على دولة إسرائيل هو قنبلة نووية واحدة.

لكن مؤخراً، تقلصت الفجوة في التعامل الدولي تجاه إيران وإسرائيل، التي تتدهور حتى حافة دولة "مبتذلة" وتتم مقاطعتها. قبل سنة تقريباً، في فترة الانقلاب النظامي، نشرت مقالاً في 2023/3/21 بعنوان "من يضمن وجود السلاح النووي بأيد أمينة في ظل أزمة دستورية؟"، اعتمد المقال على محادثات مع موظفين أمريكيين وأوروبيين، الذين عبروا عن تخوفهم، وحتى ذعرهم، من أن عدم الاستقرار في إسرائيل سينزلق أيضاً إلى هذه القضية القابلة للانفجار.

النداءات في مقال "واشنطن بوست" لإجراء نقاشات حول السلاح النووي الموجود كما يبدو لدى إسرائيل، التي تنطلق من قلب المؤسسة الأمنية والسياسية الأمريكية (خلافاً للطلبات السابقة التي كان مصدرها هوامش اليسار الراديكالي المناهض لإسرائيل في أمريكا)، ليست وليدة الحرب في قطاع غزة فحسب، بل هي أيضاً تعبير عن قلق الولايات المتحدة والدول الأوروبية من تصرفات رئيس الحكومة نتنياهو وتصرفات حكومة اليمين المتطرفة التي يترأسها في السنة الأخيرة.

المقال لا يطالب بفرض رقابة دولية على مشروع إسرائيل النووي، ولات تفكيكه؛ وهو أمر نأمل بألا يحدث. ولكن هذا المشروع وما يختفي وراءه يجب أن يضع إشارة تحذير أمام نتنياهو وجهاز الأمن ولجنة الطاقة النووية، التي بحسبها أيضاً أخذت قضية النووي الإسرائيلي تفقد الحصانة التي تمتعت بها منذ ستين سنة تقريباً، وهناك خشية من اختراق هذا الطابو الأخير.

* * *

هآرتس: السنوار لم يخطئ: "الأقصى في خطر".. و"طوفان الأقصى" يعكس الحقيقة

بقلم روغل الفر

يقول إيهود أولمرت إن "الهدف الأسمى للثنائي بن غفير وسموتريتش هو المعركة على الضفة الغربية والحرم". "الهدف النهائي" حسب قوله هو "تطهير الضفة الغربية من الفلسطينيين وتطهير الحرم من المصلين المسلمين وضم المناطق [الضفة الغربية] لدولة إسرائيل". هذا الحلم مشبع بالدم اليهودي والعربي. هو يسميه وبحق "يأجوج ومأجوج". وحسب تحليله، "هما سيطرا على حكومة إسرائيل وجعلا رئيسها خادماً لهما".

هذا التفسير ليس من نصيب أولمرت وحده؛ فهو تفسير معظم المحللين المناهضين لبيبي، وليس فقط في "هآرتس". هذه هي النظرة السائدة في أيديولوجيا بن غفير وسموتريتش وميزان القوة بينهما وبين نتنياهو. كان أولمرت المحلل الأول، لقد جاء ليحذر مما سيأتي، ولكن أيديولوجيا هذا الثنائي الفاشي لم تولد من فراغ عقب 7 تشرين الأول. هذا التحليل يمكن وينبغي تطبيقه بشكل معاكس من وجهة نظر تاريخية.

في الحقيقة، كتب عاموس هرئيل ("هآرتس" في 2/23)، أنه "بأثر رجعي، يبدو أن سلوك بن غفير إزاء الحرم في الأشهر التي سبقت الحرب الحالية، وفر الذريعة لشن هجوم حماس". أما نداف أيال ("يديعوت أحرونوت"، 2/23)، فكان أكثر حزماً في هذا الشأن: "أخذت تتبلور لدى الأجهزة الاستخبارية في إسرائيل، صورة واضحة للأسباب التي جعلت حماس والسنوار ينفذان هجوم 7 تشرين الأول. ما أكتبه هنا لا يرتكز على تقديرات أو نقاشات ذهنية، بل على معلومات استخبارية تم ضبطها وتحليلها أثناء الحرب في القطاع. أحياناً تكون بين الاستخبارات والشاباك خلافات، لكن مقاربتهم متشابهة في فهم السنوار". يؤكد أيال أن صورة الاستخبارات تعتمد على "معلومات إثبات قوية ووثائق وتسجيلات ومواد تحقيق".

ما هي الصورة إذاً: "السنوار والمقربون منه أقنعوا أنفسهم بأن الوضع الراهن في الحرم في خطر بسبب اليمين المتطرف في الحكومة"، شرح أيال (بين دوافع السنوار الأخرى وضع السجناء والتطبيع مع السعودية وإقصاء القضية الفلسطينية عن جدول الأعمال الدولي والعودة إلى التصفيات المركزة في القطاع).

"السنوار والمقربون منه أقنعوا أنفسهم". ما معنى ذلك؟ هم لم يقنعوا أنفسهم، بل قرأوا الواقع الموجود. فمنذ تشكيل هذه الحكومة الفاشية "الوضع الراهن بالحرم في خطر بسبب اليمين المتطرف في الحكومة"، كما يتبين من ادعاء أولمرت، الذي يعكس موقف التيار العام في إسرائيل المناهض لبيبي، فالسنوار لم يخطئ. الوزراء المتطرفون الذين يسيطرون على نتنياهو يسعون إلى "تطهير الحرم من المصلين المسلمين"، حسب قول أولمرت. أي أن الوضع الراهن في الحرم بات في خطر على أقل تقدير.

ليس السنوار والمقربون منه هم الذين أقنعوا أنفسهم بأن الوضع الراهن في الحرم في خطر، بل بن غفير وسموتريتش هما اللذان أقنعاهم، واستخذاء نتنياهو أمامهما أقنعهم أيضاً. هم لم يقنعوا أنفسهم، بل كانوا على حق. خلافاً لإسرائيل، فإن تقديرهم لنوايا العدو كان صحيحاً ودقيقاً وله أساس. اسم "طوفان الأقصى" يعكس الهدف الحقيقي لهجوم 7 تشرين الأول، الذي نبع من خوف له أساس، وهو أن مصالح المسلمين في الحرم باتت في خطر.

لم يظهر السنوار جنون عظمة أو سادية اجتماعية متوحشة أو نزعة تدمير شيطانية – صحيح، لكن ليس جنون عظمة. بل كانت هناك أمور، ويجب الاعتراف بذلك: معظم ضحايا المذبحة والاختطاف دفعوا ويدفعون ثمناً باهظاً مقابل موقع ديني يهمهم مثل قشرة الثوم، الذي حسب بن غفير وسموتريتش والسنوار، يساوي تدمير العالم من أجله.

* * *

يديعوت أحرونوت: "الصفقة" بقراءة إسرائيلية.. من بعد إنساني إلى حاجة استراتيجية

بقلم آفي كانو

لأول مرة منذ أسابيع طويلة يسجل تفاؤل حذر في أوساط العاملين بشأن الاتصالات مع عائلة مخطوفين، وفقاً للمنشورات؛ من واشنطن حتى الدوحة، ومن القاهرة حتى [القدس]. ظاهرياً، يبدو أن قيادة حماس التي تعاني مصاعب اتصال في ضوء الضغط العسكري المتعمق في جنوب القطاع (ما يتيح دخول مناهج براغماتية إلى الغرفة بإدارة قيادة حماس في قطر)، مستعدة لتليين مواقفها في المسألتين الأساسيتين، ما يتيح تقدماً في الاتصالات: استعداد لتنازل كبير بشأن اصطلاح "وقف النار" بحيث لا يتضمن وقفاً للقتال بشكل مطلق لكنه يسمح بالوصول إلى منطقة شمال القطاع؛ ومرونة معينة إزاء كمية ونوعية السجناء الأمنيين الذين سيتحررون في الصفقة المرحلية المرتقبة.

إذا ما تبنينا نهجاً بعموم اقتصادي لمسيرة المفاوضات، يخيل أن المسيرة آخذة في الاستقرار، لأول مرة منذ بدء الحرب، على نقطة توازن من جهة يقف فيها الجيش الإسرائيلي على عتبة جهد عسكري في معقل حماس الأخير – منطقة رفح، بما في ذلك محور فيلادلفيا الذي يشكل أنبوب الأكسجين لصناعة الإرهاب، ومن جهة أخرى، الوجود العسكري الإسرائيلي في أرجاء القطاع آخذ في التقلص، لكنه يبقى على محور "كارني"- نتساريم (سابقاً) كجيب أمني يفصل وسط القطاع عن شماله. لذا، يشكل هذا وذاك ذخائر حقيقية في المسيرة، ورافعة لتليين مواقف حماس.

مع ذلك، قد تشكل مسألة السجناء عائقاً على نحو يلزم الوسطاء في المسيرة بالإبداعية والجسر بين مواقف الطرفين. ولأن

جهاز المخابرات العامة المصرية برئاسة عباس كامل، المقرب من الرئيس السيسي، هو الذي يتصدر المسيرة، فذلك أمر يضع أساساً مزدوجاً لنجاح محتمل، وذلك لمعرفة حميمية وعميقة لكبار رجالات الجهاز مع قيادة حماس على جانبي المتراس (الداخل والخارج) وكذا بسبب تجربة طويلة في جسر مواقف الطرفين، وفي مواضيع الأسرى والمفقودين وأكثر من ذلك. أما قطر، من جهتها، فتتعرض لضغط أمريكي متزايد لتوفير البضاعة وحث صفقة مخطوفين تؤدي إلى تهدئة إقليمية، لكنها قادرة على إدارة حوار مباشر وثاقب مع قيادة حماس وبخاصة تلك الموجودة في الدوحة، وإبداء مرونة تسمح، على حد طريقة قطر، للإبقاء على حماس كمركز قوة ذي صلة في الساحة الفلسطينية – إن لم تكن كقوة عسكرية، فعلى الأقل كمحفل سياسي فلسطيني داخلي. إسرائيل ليست مطالبة بقبول هذا الموقف، وبوسعها -بسبب احتمال كامن للتقدم في حل مسألة المخطوفين- أن تصمم "اليوم التالي" في القطاع، وبعامة في الساحة الفلسطينية، في ظل دحر حماس قدر الإمكان عن الساحة (الضفة والقطاع على حد سواء).

وبالنظر إلى التوافقات حول المسائل الجوهرية آنفة الذكر، فإن الجدول الزمني لتحقيق الصفقة حتى حلول شهر رمضان في 10 آذار يعدّ تحدياً، لكنه ممكن: بلورة وإقرار قوائم السجناء الذين سيتحررون، والمصادقة على القرار في "الكابينت" والحكومة، واستنفاد الإجراءات القانونية التي ينطوي عليها الأمر، بما في ذلك إمكانية الالتماس إلى "العليا" حسب القانون لمتضرري الإرهاب؛ هذه المساحة الزمنية قد تسمح للجيش الإسرائيلي بتنظيم نفسه تمهيداً لوقف نار لمدة نحو ستة أسابيع، حسب المنشورات.

في البعد الاستراتيجي، إن أهمية الصفقة، فضلاً عن القيمة الإنسانية واليهودية العظيمة المعاني المنطوية على إعادة مخطوفينا، تكمن في تثبيت الصفقة كحجر أساس لتخفيف حدة التوترات في المنطقة، بل ولتسوية إقليمية تتجاوز حرب غزة؛ كجزء بنيوي من التوترات حيال حكومة إسرائيل، يحتاج الرئيس الأمريكي بايدن حاجة ماسة إلى استقرار المنطقة قبيل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني من هذا العام – من تهدئة التوتر في الحدود اللبنانية (وبناء على ذلك، عودة سكان الشمال إلى بيوتهم)، وحتى التوصل إلى تفاهمات مرحلة مع الحوثيين، تتيح حركة آمنة في مسارات الملاحة الدولية، وتحرير عمق الزجاجة في سلسلة التوريد واستقرار الأسواق (بما في ذلك الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعاني من غلاء إضافي في جداول البضائع المستوردة في ضوء الأزمة).

وختاماً، فإن نجاحاً في شكل تحقيق صفقة مخطوفين ستقدم نقاط استحقاق باهظة الثمن لإسرائيل في واشنطن وفي العواصم الأوروبية، وتؤكد من جديد أهمية إسرائيل للغرب، ومن هنا فإنها عنصر حيوي في مفهوم الأمن القومي لإسرائيل، في هذا الوقت الصعب والتاريخي.

* * *

هآرتس: نتنياهو للوسطاء: لي شرط آخر.. إن رفضته حماس "لن أوجل" اجتياح رفح

عاموس هرئيل

المحادثات الجارية حول صفقة التبادل هي الآن في مرحلة انتظار جواب حماس. سمعت إسرائيل بالتفصيل عن الخطة الجديدة التي اقترحها الوسطاء في القمة المنعقدة في باريس الجمعة الماضي. يبدو أن جوابها الأولي كان إيجابياً. حماس، التي لم تتم دعوتها للقمة، حصلت الآن على تفاصيل العرض مباشرة من القطريين والمصريين. وإذا أبدت جواباً إيجابياً بعد مشاورات بين قيادة حماس في القطاع وقيادة الخارج في الدوحة، فستكون هناك نية لمحاولة بلورة اتفاق نهائي في أقل من أسبوعين، وهي الفترة التي بقيت حتى بداية شهر رمضان.

كالعادة، يجدر أخذ تفاؤل عال في أوساط مصادر سياسية في إسرائيل مع درجة من الحذر. المفاوضات مع حماس تشوشت في السابق عدة مرات، ولا نعرف أي تلاعب ابتزازي ستحاول حماس دفعه في اللحظة الأخيرة. مع ذلك، هناك عدة إشارات إيجابية من قبلها، مثل إعلان قطر بأن إرسالية الأدوية التي أُعدّت في إسرائيل وصلت متأخرة إلى المخطوفين. ومثل التسوية التي تلوح في الأفق والتي سيتم بحسبها إطلاق سراح عشرات السجناء الفلسطينيين، ليس الآلاف كما طلبت حماس في البداية، مقابل كل مخطوف إسرائيلي سيتم إطلاق سراحه في النبضة الأولى.

في الخلفية، يبدو أن هناك تأثيراً للضغط العسكري الذي تستخدمه إسرائيل في غزة وخانيونس، إلى جانب تهديد باجتياح رفح. في الطرف الفلسطيني، يسجل عشرات القتلى كل يوم (في الطرف الإسرائيلي قتل في نهاية الأسبوع قائد فصيل وجنديان من لواء "جفعاتي"). بعد خمسة أشهر من الاحتكاك الصعب الذي شمل الكثير من الخسائر، ربما بدأت حماس بإعادة تقييم خطواتها.

من المرجح أن هناك تفاصيل أخرى ستتضح بعد عودة بعثة إسرائيلية أخرى، التي يمكن أن تذهب إلى محادثات استكمالية في قطر، وإن كان أعضاؤها سيعملون في الأساس على مواضيع تقنية.

امتنع رئيس الحكومة نتنياهو حتى الآن عن إصدار تصريحات باللغة العبرية عقب التطور في المفاوضات، ولكنه لا يحافظ على هدوء مصطنع كامل. نشرت "أخبار 12" أمس بأن نتنياهو أضاف، بشكل متأخر، طلباً جديداً يقول بوجوب نفي السجناء ذوي الوزن الثقيل إلى قطر. هذا طلب لم يكن مقبولاً لدى حماس أو قطر. ومشكوك فيه أن يكون مدعوماً مهنياً من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية، والتشدد فيه يصعب عقد الصفقة.

أمس، أجرى نتنياهو مقابلة مع شبكة "سي.بي.اس" الأمريكية، وقال إنه إذا تنازلت حماس عن "طلباتها الوهمية" فستخرج صفقة تبادل للمخطوفين إلى حيز التنفيذ، الأمر الذي سيؤخر عملية الجيش الإسرائيلي في رفح. وأضاف بأنه أمر كبار قادة الجيش الإسرائيلي بعرض خطط لاحتلال رفح فيما بعد، أي أنه يبقي هذه الاحتمالية مفتوحة. وأكثر من ذلك، أكد رئيس الحكومة أن احتلال رفح هو العملية النهائية المطلوبة لإسرائيل لضمان الانتصار على حماس. بقي أن نرى كيف سيرد الطرف الفلسطيني على أقواله.

طرحت مفاوضات باريس أيضاً قضايا أخرى تتعلق بالاتفاق، مثل ما يحدث في شمال القطاع. الثمن الباهظ جداً الذي دفعته حماس في الحرب هو طرد معظم السكان الفلسطينيين من الشمال، الذين اضطروا بضغط من إسرائيل للانتقال إلى جنوب وادي غزة. وتناولت المحادثات مناقشة إمكانية أن تسمح إسرائيل للنساء والأطفال بالعودة إلى شمال القطاع، لكنها لن

تسمح بعودة الرجال في هذه المرحلة. ظروف الحياة في شمال القطاع بقيت صعبة جداً إزاء الدمار الكبير وتدمير البنى التحتية. وثمة مشكلة أخرى تتعلق بتزويد المساعدات الإنسانية. هذه المساعدات تدخل في هذه الأثناء فقط من مصر إلى جنوب القطاع، ومعظم الشاحنات تم سلبها أو فقدت في الطريق إلى شمال القطاع.

صمت صارخ

وزيرا اليمين المتطرف، سموتريتش وبن غفير، أشارا إلى أنهما لن يؤيدا الصفقة المخطط لها. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن حزبهما سينسحبان من الائتلاف إذا ما صودق على اتفاق جديد لإطلاق سراح المخطوفين.

أمس، أعلنت الشرطة بأنها ستخرج عملية حماية واسعة إلى حيز التنفيذ لضمان إدخال المساعدات الإنسانية التي تفحصها إسرائيل، إلى القطاع. هذه صياغة ساذجة؛ ففي الشهر الماضي شوش نشطاء من اليمين وعدد من عائلات المخطوفين على إدخال قسم كبير من المساعدات إلى القطاع. وغضت الشرطة بصرها، مع أو بدون أي صلة بحقيقة أن الكثير من المحتجين يتماهون سياسياً مع الوزير المسؤول عنها. كل ذلك أثار خيبة أمل كبيرة لدى الجيش وغضباً شديداً لدى الإدارة الأمريكية.

في المقابل، تصرفت الشرطة بشكل وحشي جداً في تل أبيب عندما فرقت المظاهرات بعنف، مظاهرات من أجل الانتخابات، وبدرجة أقل أيضاً مظاهرة تأييد لعائلات المخطوفين. المتظاهرون الذين شاركوا قالوا إنهم لم يقابلوا معاملة عنيفة كهذه منذ بداية الحرب ومنذ استئناف الاحتجاج في كانون الأول الماضي. بعد سنة وشهرين على تشكيل الحكومة، يبدو أن العملية الجراحية تم استكمالها بنجاح؛ فالشرطة تتصرف على أنها شرطة بن غفير بالضبط، وتعمل على قمع المظاهرات التي تعتبر تهديداً سياسياً للائتلاف. وإذا تطورت مواجهة مباشرة بين عائلات المخطوفين والحكومة حول تأجيل الصفقة من قبل إسرائيل، فإن سير الأمور ربما يكون أسوأ. ما يفاجئنا هو صمت وزراء المعسكر الرسمي أمام كل هذا العنف.

* * *

هآرتس: من "كنف حماس" إلى المياه العادمة.. هكذا تقمع "شرطة بن غفير" معارضي الحكومة

القوة المبالغ فيها التي استخدمتها شرطة إسرائيل في المظاهرة ضد الحكومة التي جرت السبت، وأدت إلى اعتقال 21 متظاهراً (أفرج عنهم ليلاً) وإصابة ما لا يقل عن 4، تشهد على تغيير في سياسة الشرطة تجاه الاحتجاج. في ليلة الاحتجاج الأكثر عصفاً منذ 7 أكتوبر، لم ترحم سيارة المياه العادمة حتى مخطوفة أعادت من أسر حماس.

ليس هذا هو الحدث العنيف الوحيد المحلي، فقد استخدمت الشرطة قوة شديدة ومتواصلة طوال المساء، بما في ذلك استخدام متتال لمياه عادمة، وقد صعد أفراد الشرطة إلى الأرصفة بضع مرات ودحروا المحتجين إلى الوراء. أحد الفرسان جلد رأس متظاهر كبير السن بأحزمة الجلد لحصانه؛ وأصيبت متظاهرة أخرى بركلة حصان عندما كانت تجتاز الطريق؛ وأصيب متظاهران آخران في العيون بتيار من المياه العادمة.

سجلت الشرطة دركاً أسفل جديداً في تاريخ العنف الشرطي عندما فرقت بسيارة المياه العادمة مسيرة شاركت فيها عائلات المخطوفين. إيلانا غريتسفسكي، التي تحررت في صفقة المخطوفين بعد أن اختطفت من "نير عوز" كانت بين المشاركين في

المسيرة. إن انعدام قدرة الشرطة على إبداء ضبط للنفس تجاه أبناء عائلات المخطوفين واحتواء الاحتجاج دون استخدام العنف، يقلق كل مواطن في إسرائيل. فالأمر يشهد عن انعدام متطرف وخطير للتسامح تجاه كل من تشخصه الحكومة كمعارضة.

إن الغضب المدني الذي أبداه المحتجون في تظاهرة السبت في الشوارع كان محقاً. فالحكومة الأكثر إخفاقاً في تاريخ دولة إسرائيل، أوقعت على الدولة مصيبة وتركت مواطنيها لمصيرهم. وهي الآن لا تفعل ما يكفي لإعادة المخطوفين وترفض الاستقالة رغم مسؤوليتها عن الإخفاق العظيم.

إن وحشية الشرطة في الميدان لن تمنع أعمال إخلال بالنظام ولم تقمع الاحتجاج، فالتجربة تفيد بأن استخدام القوة الشرطية المبالغ فيها وسيارات المياه العادمة يشجع المحتجين ويوسع صفوف الاحتجاج. فما بالك أن لا شيء شاذاً في خطورته في سلوك المتظاهرين، يبرر فقدان الصواب من جانب شرطة إسرائيل!

من غير المستبعد أن الشرطة عملت بروح الوزير المسؤول عنها بن غفير، الذي يسعى لإثارة الخواطر كنهج عمل؛ فهو مقتنع بأنه يحصد المقاعد في المكان الذي تزرع فيه الفوضى. من يهيج الضفة والحرم، من غير المستبعد أن يهيج تل أبيب أيضاً.

صحيح أن الشرطة تتبع بن غفير، لكن محظور أن تكون فرعاً لـ"عظمة يهودية". عليها أن تسمح بحرية الاحتجاج، حجر الأساس في الديمقراطية وتحتوي الغضب والإحباط المدني المبررين بسبب إخفاقات غير مسبوقة تتحمل الحكومة المسؤولية عنها.

* * *

هآرتس: إسرائيل ترفض منح تأشيرات لموظفي الإغاثة العاملين في غزة والضفة: هل عرفت "لاهاي"؟

بقلم عميره هاس

ترفض سلطة السكان والهجرة منح تأشيرات لموظفي الإغاثة الدولية غير الحكومية الذين يعملون في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا في الوقت الذي تفحص فيه محكمة العدل الدولية في لاهاي إذا كانت إسرائيل تطبق تعليماتها لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. المبرر المتأخر الذي أعطي لهذه السياسة هو إعادة تنظيم ترتيب منح التأشيرات لموظفي هذه المنظمات، الذي تعدّ وزارة الرفاه وسلطة السكان والهجرة مسؤولة عنه. ترفض الوزارة منذ أشهر تنفيذ دورها في هذا الاتفاق، رغم وجوده في إجراءات خطية.

حوالي 160 منظمة إغاثة دولية غير حكومية، التي تعمل في القطاع والضفة (بما في ذلك شرقي القدس)، مسجلة في قسم التعاون الدولي في وزارة الرفاه. والوزارة أيضاً مسؤولة عن التجديد السنوي لمكانة هذه المنظمات كجمعيات غير ربحية. في المرات السابقة التي لم يتم فيها منح هذه التأشيرات لأي سبب كان، مثلاً أثناء وباء كورونا، تم تمديدها بشكل تلقائي.

أما هذه المرة، فسلطة السكان والهجرة تطلب من موظفي هذه المنظمات المغادرة على الفور، رغم أنهم قاموا بالمطلوب منهم حسب القانون.

موظفو هذه المنظمات الذين تحدثت "هآرتس" معهم يخشون من وجود دافع سياسي للمس بعملهم خصوصاً بعد التعقيد البيروقراطي الذي وصلوا إليه. لذا، تشوش نشاط عشرات المنظمات المشاركة في جهود إدخال وتوزيع الغذاء والمياه على سكان القطاع الذين يعانون من الجوع والجفاف، ولتقديم العلاج لمن يحتاجون، وذلك بسبب رفض منح التأشيرات. خطوة إسرائيل تضر أيضاً بجهود المساعدات لعشرات التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، التي هُجّرت من أراضيها بسبب عنف المستوطنين وضغط الإدارة المدنية والجيش، أو بسبب تعرضهم للعنف والضغط.

بسبب الوضع، اضطر عشرات المواطنين، بالأساس من دول غربية، لترك عملهم أو أنهم لم يتمكنوا من العودة من الخارج إلى مكاتبهم في شرقي القدس أو في رام الله. الموظفون الجدد لن يتمكنوا من البدء في عملهم.

إجراءات سلطة السكان والهجرة، التي تم تحديثها للمرة الأخيرة في 2013، التي تمس هذه المنظمات (لا تشمل منظمات الأمم المتحدة)، تنص على أنه سيتم علاج طلب الحصول على التأشيرة إذا أرفقت فيه مصادقة مبدئية خطية من وزارة الرفاه. يتم إرسال المصادقة إلى موظفي المنظمات وهم في الخارج. يدخل الموظفون إلى إسرائيل بتأشيرة سائح، بعد ذلك يقدمون طلباً لتأشيرة عمل في سلطة السكان والهجرة. مواطنو الدول الذين دخولهم مرهون بمصادقة مسبقة، يقدمون من خلال ممثليات إسرائيل في بلادهم المصادقة من وزارة الرفاه. أما الموجودون في البلاد فيقدمون طلباً جديداً قبل شهر أو شهرين على انتهاء سريان مفعول التأشيرة. قد ترسل وزارة الرفاه المصادقة خلال أسبوعين. أبناء عائلات الموظفين، وضمن ذلك الأولاد في المدارس وفي رياض الأطفال، يحصلون على تأشيرة حسب نفس الإجراءات.

في تموز – أيلول 2023 لم تحصل الطلبات المقدمة للمصادقة المبدئية على رد حتى تشرين الثاني. حصل الموظفون في بداية الشهر على بلاغ موحد من وزارة الرفاه، يفيد بأنه بسبب حالة الطوارئ وعبء العمل في الوزارة، سيتم تمديد التأشيرات بشكل تلقائي حتى 8 شباط 2024، هذا حسب قرار سلطة السكان والهجرة. لم يكن التمديد سارياً على من هم في الخارج في حينه، وطُلب من بعضهم المغادرة بسبب اندلاع الحرب. منذ كانون الثاني 2024، حيث يريد الموظفون في هذه المنظمات تسوية تمديد إقامتهم، ترفض وزارة الرفاه منح المصادقة المطلوبة للموجودين في البلاد وفي الخارج أيضاً. ولم يقدم أي تفسير لذلك. سلطة السكان والهجرة بدورها ترفض الموافقة على طلبات تمديد التأشيرات التي قدمها الموظفون، بذريعة أنها غير مرفقة بالرسالة المطلوبة من وزارة الرفاه.

طلب موظفو سلطة السكان والهجرة من الموظفين الخروج من البلاد حتى 8 شباط. القاضية في محكمة الاستئناف التي مهمتها مناقشة قرارات سلطة السكان والهجرة حول الدخول إلى إسرائيل والمكوث فيها، رفضت استئناف شخصية رفيعة في إحدى المنظمات بذريعة أن السلطة تصرفت حسب القانون عندما لم تمنح هذه الشخصية التأشيرة، لأنه الطلب لم يكن مرفقاً به رسالة من وزارة الرفاه. وقالت أيضاً إنه ليس من صلاحية محكمة الاستئناف مناقشة اعتبارات الوزارة.

يوتم بن هيلل، المحامي الذي يمثل الهيئة العليا للمنظمات الدولية، طلب في الأسبوع الماضي تدخل المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا. في الرسالة التي أرسلها لها الأسبوع الماضي، أشار إلى أن كثيرين ممن رفضت تأشيراتهم هم مديرون في إسرائيل وفي "المناطق" [الضفة الغربية]. "هم الذين لديهم الصلاحية والتخويل من قبل الإدارة الرئيسية – تمثيل

المنظمات في كل تعامل مع السلطات الإسرائيلية والممثليات الأجنبية والمنظمات الدولية الأخرى الموجودة في البلاد"، قال. "هم المسؤولون الرئيسيون عن تجنيد التبرعات والتنسيق الإنساني في نقل المساعدات، ضمن أمور أخرى، إلى قطاع غزة مثلاً، وفي مجال تزويد الغذاء والمياه والصحة والنظافة والمأوى وإدارة الميزانيات والتوقيع في البنوك في إسرائيل وفي المناطق".

المتحدثة بلسان سلطة السكان والهجرة ردت بأنه يجب التوجه إلى مكتب منسق أعمال الحكومة في المناطق الموجود في وزارة الدفاع ووزارة الرفاه. وقد جاء من مكتب المتحدث بلسان وزارة الرفاه: "على خلفية الوضع الأمني المعقد الذي نشأ بعد 7 تشرين الأول، تقرر نقل المسؤولية إلى جهة حكومية أخرى، ونعمل مع النظراء في الوزارات الحكومية ذات الصلة لاستكمال العملية". وجاء أيضاً أنه قبل فترة طويلة قبل 7 تشرين الأول، طلبت وزارة الرفاه إعفاءها من هذا الدور لأنه ليس من اختصاص موظفيها. وقال المكتب بأنه لا دافع سياسياً لهذا القرار. وجاء أيضاً أن موضوع التأشيرات لموظفي المنظمات الدولية تم نقله إلى هيئة الأمن القومي. وبعد مشاورات، تقرر نقل معالجة الموضوع إلى وزارة الخارجية.

من مكتب منسق أعمال الحكومة في "المناطق"، جاء بأنه يجب التوجه إلى وزارة الخارجية. ومن وزارة الخارجية جاء أن هذا الموضوع لم يُنقل إليها، ولا يتوقع أن ينقل إليها. رد مرتب لم يتم الحصول عليه. وجاء من هيئة الأمن القومي أن "الموضوع لم يتم نقله إلى مسؤولية الهيئة. ولأن وزارة الرفاه تدعي أنه ليس لديها أدوات للانشغال بذلك، فإن هيئة الأمن القومي تقوم بتركيز أعمال الهيئة لفحص بديل آخر".

هآرتس سألت وزارة العدل ووزارة الخارجية إذا كان هناك أي خوف من أن تعتبر المحكمة في لاهاي ذلك خرقاً لتعليماتها؟ ولكن لم نحصل على رد.

* * *

هآرتس: "حزب الله" بعد "موت مارمخايل".. بين معركة الرئاسة ومفهوم "وحدة الساحات"

بقلم تسفي برئيل

تفترض صفقة المخطوفين أن وقفاً طويلاً لإطلاق النار، الذي سيتم التوصل إليه في إطار هذه الصفقة، سيؤدي إلى وقف إطلاق النار على الحدود مع لبنان. هذا افتراض معقول يستند إلى سلوك حزب الله، بوقف إطلاق النار السابق الذي انضم إليه كجزء من الربط الذي خلقه بين الحرب في غزة ولبنان. ووقف إطلاق النار هذا تنتظره بصبر مجموعة الدول الخمس المعنية بإنقاذ لبنان من الأزمة السياسية والاقتصادية: السعودية وقطر ومصر وفرنسا والولايات المتحدة، التي لم تتمكن حتى الآن من صياغة خطة متفق عليها لإنهاء الصراع بين إسرائيل وحزب الله، وعدم قطع العلاقة بين الجبهة في قطاع غزة والجبهة في لبنان.

قبل أسبوعين، وضعت فرنسا اقتراحاً على الطاولة يشمل وقفاً لإطلاق النار وانسحاب قوات حزب الله إلى مسافة 10 كم عن الحدود الإسرائيلية ونشر 15 ألف جندي لبناني على طول الحدود، وبعد ذلك تجري الدولتان المفاوضات حول الترسيم النهائي للحدود بينهما. ولكن اقتراح فرنسا، الذي لم يتم تنسيقه كما يبدو مع الولايات المتحدة، لم يجد من يشتريه. حزب الله

تمسك بالموقف الذي يفيد بأن أي مفاوضات أو أي عملية سياسية وعسكرية مشروط بوقف إطلاق النار في غزة. إسرائيل تطلب انسحاباً كاملاً إلى ما وراء الليطاني، كما ينص قرار مجلس الأمن 1701، الذي أنهى حرب لبنان الثانية. ثمة موقف مختلف للولايات المتحدة.

حسب مصادر سياسية مطلعة على مناقشات الاتفاق، يقدر المبعوث الأمريكي الخاص عاموس هوكشتاين أنه لن يكون بالإمكان البدء في المفاوضات مع الحكومة اللبنانية أنه بدون وقف إطلاق النار في غزة. هذا مقابل موقف فرنسا الذي يرى بأنه يمكن تحقيق وقف منفصل لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان حتى قبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، وأن النقاشات حول الحدود غير ملحة. حسب هوكشتاين، يجب أن تتركز المفاوضات على ترسيم الحدود البرية، لأنه في ذلك تكمن احتمالية تحييد طلبات حزب الله والحكومة اللبنانية ضد إسرائيل، وإجبار الحكومة اللبنانية على نشر الجنود على الحدود المتفق عليها لـ"فرض سيادتها على كل الأراضي اللبنانية".

ولكن الخطة الأمريكية أيضاً لم تقدم بعد أي إجابة على الطريقة التي يمكن بواسطتها إجبار حزب الله على الانسحاب إلى ما وراء الليطاني وتفكيك قواعده الموجودة قرب الحدود. لأن جزءاً من هذه القوات انسحبت في السابق. الاختلاف بين موقف أمريكا وفرنسا، الذي لا يخلو من اعتبارات المنافسة السياسية والمكانة، وامتناع السعودية عن "دخول صاخب" إلى داخل السياسة اللبنانية وعجز مصر في لعب دور مهم، يعطيان حزب الله هامش مناورة سياسياً.

يبدو أن الضغط الداخلي في لبنان هو الذي قد يحدث الانعطافة. وهو ضغط يستند إلى 120 ألف لبناني اضطروا للهرب من بلداتهم ويجدوا ملجأ لهم في مدن بعيدة عن الحدود. ولكن يبدو أن الأهم هو النضال الذي حبس حزب الله نفسه فيه حول شرعية المعركة التي يديرها ضد إسرائيل باسم "وحدة الساحات".

هذه المعركة الداخلية وصلت إلى الذروة الإثنين الماضي؛ عندما ألقى الرئيس اللبناني السابق ميشيل عون قنبلة علنية قوية؛ ففي مقابلة مع قناة التلفزيون التابعة له "أو.تي.في"، قال: "نحن غير مرتبطين باتفاق دفاع عن غزة، والعلاقة بين الجبهات هي شأن للجامعة العربية". والأهم من ذلك، حسب عون، أن "الأقوال التي تشير أن المشاركة في الحرب تأتي كضربة استباقية لهجوم إسرائيل على لبنان، ليست سوى آراء. حيث إن الدخول إلى المواجهة لا يبعد التهديد، بل يعززه. من ناحية سيادية، يجب عدم الربط بين التطورات (العسكرية) في غزة وعلى الحدود اللبنانية وبين قضية تعيين الرئيس". عون (90 سنة) لم يعد الرئيس منذ تشرين الأول 2022، غير أن لموقفه السياسي تأثيراً كبيراً، لا سيما عندما يكون صهره، جبران باسيل الذي يطمح لأن يكون الرئيس، هو زعيم حزب "التيار الوطني الحر" الذي نجح في صد عملية تعيين رئيس متفق عليه.

التحالف بين حسن نصر الله وميشيل عون وحزبه المسيحي الأكبر حيوي من أجل ترسيخ سيطرة حزب الله على الفضاء السياسي في لبنان ضد خصومه مثل حزب "الكتائب" لسامي الجميل، و"القوات اللبنانية" لسمير جعجع، والحركات السنية وعلى رأسها حزب "المستقبل" لسعد الحريري، وبالأساس ضد البطريرك الماروني بشارة الراعي الذي يدير في الفترة الأخيرة حواراً هجومياً شديد اللهجة ضد حزب الله وحربه ضد إسرائيل.

هذا التحالف ولد في شباط 2006 قبل ستة أشهر على حرب لبنان الثانية، عندما وقع عون ونصر الله على وثيقة تفاهمات في كنيسة مار مخايل في حي الضاحية، التي سميت منذ ذلك الحين "تفاهمات مار مخايل"، الذي كان أساس التعاون الوثيق والطويل بين التيارين، والذي نص فيه بأن سلاح حزب الله سيتم استخدامه للدفاع عن سيادة لبنان ضد عدوان إسرائيل، وعملياً منح حزب الله دعم عون لمواصلة حيازة السلاح حتى بعد انتهاء حرب لبنان الثانية، رغم البند الموجود في قرار 1701 والذي ينص على انسحاب قوات حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني ونزع سلاحه.

"اتفاق مار مخايل مات"، كتبت وسائل الإعلام اللبنانية بعد أقوال عون. وبعد فترة قصيرة أعلن جبران باسيل بأنه "يجب عدم إلقاء مسؤولية تحرير فلسطين على لبنان، هذه مسؤولية الفلسطينيين أنفسهم. لسنا مع وحدة الساحات أو ربط لبنان بجبهات أخرى. وبشكل محدد، نحن ضد ربط وقف الحرب في جنوب لبنان مع وقف الحرب في قطاع غزة".

تصفية الحسابات الشخصية مركب ثابت في سياسة لبنان، لكنها تعمل الآن على تقويض شرعية المعادلة التي أوجدها حزب الله بين لبنان وغزة، بشكل عميق. وقف إطلاق النار في غزة حيوي الآن للحزب حتى يستطيع إعادة السيطرة على العملية السياسية الجارية في لبنان، وتقويض ادعاءات خصومه والتأسيس للمعركة المهمة، وهي تعيين الرئيس في لبنان، المعركة التي تضمن لحزب الله مكانته وسلاحه.

* * *

هآرتس: "باريس" تضع خطة جديدة وحماس تريد ضماناً وإسرائيل لا تريد حماس.. وأهالي المحتجزين: نتنياهو يقود ضدنا حملة تشويه

بقلم عاموس هرئيل

منذ عودة البعثة الإسرائيلية من قمة باريس مساء أمس، قدمت مصادر سياسية في إسرائيل إحاطة متفائلة نسبياً للمراسلين السياسيين. حسب هذه الإحاطات، عرضت الولايات المتحدة ومصر وقطر على البعثة الإسرائيلية خطة جديدة لصفقة تبادل لإطلاق سراح المخطوفين. إطار قد يمكن الانتقال إلى مفاوضات مفصلة حول الاتفاق. ستكون مرحلة حاسمة في المفاوضات، فعندها سيبدأ، للمرة الأولى، نقاش حقيقي حول عدد السجناء الأمنيين الفلسطينيين الذين ستطلق إسرائيل سراحهم مقابل المخطوفين لدى حماس. وسيكون نقاش حول هوية السجناء، أي خطورة الأعمال التي نفذها من سيُطلق سراحهم.

عقدت القمة الرباعية بدون الشريك المحتمل في الاتفاق – حماس. ومثلما في لقاءات سابقة، في باريس والقاهرة، كانت الاتصالات مع حماس بشكل فردي. وهي لقاءات تعاني من صعوبة أخرى؛ أن ضعف الاتصال مع قيادة حماس في القطاع برئاسة السنوار، وممثلي حماس في المفاوضات، وهم قادة حماس الخارج برئاسة إسماعيل هنية، يستندون فقط إلى معلومات شحيحة يحصلون عليها من القطاع. لذا ليس معروفاً تماماً ما ستتضمنه إجابة حماس حول اقتراح الوسطاء المحدث.

القضية الأكثر حسماً لحماس هي إنهاء الحرب. قيادة حماس في القطاع تحارب على بقائها، الشخصي والسلطوي، وتواجه ضغطاً عسكرياً واضحاً من إسرائيل، الذي قتل في الفترة الأخيرة مئات المسلحين من حماس في خان يونس وغزة. تريد قيادة حماس ضماناً بأن وقف إطلاق النار الذي سيعلن عنه في المرحلة الأولى والذي يستمر ستة أسابيع، سيتطور لاحقاً إلى وقف كامل للحرب. وهو تعهد لا تريد إسرائيل إعطاءه لأنها تسعى لتحقيق نصر على حماس. وما يتم التأكيد عليه طوال الوقت هو الجدول الزمني. فبعد أسبوعين سيبدأ شهر رمضان، والقصد هو محاولة التوصل حتى ذلك الحين إلى وقف لإطلاق النار وتحقيق "النبضة الأولى"، وهي إطلاق سراح حوالي 35 – 40 مخطوفاً من النساء والمسنين والجرحى والمرضى، مقابل إطلاق سراح نبضة أولى من السجناء، الذين يبدو أن يكون عددهم بضع مئات.

للطرفين أسباب للقلق؛ وثمة حاجة لعقد صفقة قريباً. مثل الخوف على حياة المخطوفين الإسرائيليين بسبب الظروف الصعبة التي يتم احتجازهم فيها؛ الخوف على حياتهم بسبب استمرار الحرب؛ الأزمة الإنسانية الآخذة في التفاقم في القطاع بسبب أكثر من أربعة أشهر ونصف من القتال وتهجير أكثر من مليون فلسطيني من بيوتهم. بالنسبة لإسرائيل، فإن احتمالية انقاذ عشرات المخطوفين على قيد الحياة في القريب هي اعتبار حاسم لعقد الصفقة، حتى لو كان تفسير ذلك تجميداً أو تأخيراً ما لعمليات هجومية للجيش الإسرائيلي على الأرض.

أجرى مجلس الحرب في إسرائيل أمس نقاشاً هاتفياً، فيه تحيين لمحادثات باريس، ولكن اختبار ورقة عباد الشمس الحقيقي بالنسبة لنوايا رئيس الحكومة نتنياهو سيكون في سلوكه العلني. هذا فيلم شاهدناه من قبل، في قمة باريس السابقة قبل شهر تقريباً؛ ففي تلك الجولة لم يرغب نتنياهو في الاتفاق، وبحث عن طريقة للتنصل من الالتزامات المبدئية التي أعطاها للوسطاء. كان الحل بسيطاً، وهو سلسلة تسريبات حول طلبات حماس المتشددة، وبعد ذلك أقواله المطلوب اقتباسها حول رفضه إطلاق سراح آلاف المخربين مقابل المخطوفين. سلوك نتنياهو جر تشدداً آخر في مواقف حماس، وبقيت الاتصالات عالقة لثلاثة أسابيع تقريباً.

في نهاية الأسبوع الماضي، كان يمكن معرفة شيء عما يحدث خلف الكواليس لدى الطرف الإسرائيلي. الكثير من عائلات المخطوفين تقول منذ زمن بأن حملة تشويه مُحكمة يجريها رئيس الحكومة ضدهم، وتهدف إلى إفراغ نضالها الجماهيري من مضمونه للدفع قدماً بصفقة حتى بثمن تقديم تنازلات مؤلمة من قبل إسرائيل. المراسل جاكي ليفي، الذي أبناء عائلته من بين المخطوفين، وصف في مقال نشره في "إسرائيل اليوم" كيف تجري حملة منظمة من التشهير والتهديد لإسكات نشاطات هيئة تحرير المخطوفين. وحسب قوله، لا تتلخص المعارضة في التحفظ من نشاطات المستشار الاستراتيجي رونين تسور، الذي أعلن عن انسحابه من الهيئة تحت ضغط اليمين، بل تظهر هنا محاولة منظمة لوصف المخطوفين وعائلاتهم كـ "كيبوتسيين يساريين" بهدف إفشال نشاطاتهم الجماهيرية.

أمس، جرت في أرجاء البلاد مظاهرات لإطلاق سراح المخطوفين، وإلى جانبها مظاهرات طالب فيها المشاركون باستقالة رئيس الحكومة عقب إخفاقات 7 اكتوبر وإعلان عن انتخابات جديدة فوراً. ورغم أن الحرب أصبحت في نهاية شهرها الخامس، فإن المشاركة في هذه المظاهرات محدودة، ويبدو أن حركة الاحتجاج ضد نتنياهو لم تحصل بعد على الدعم الجديد. الأمل الجديد للتقدم في المفاوضات حول المخطوفين سيبقي المستوى السياسي في حالة توتر وترقب، وربما يبقي وزراء المعسكر

الرسمي في الحكومة حين تتضح الصورة. ولكن إذا لم يتم تحقيق انعطافة في المحادثات حتى شهر رمضان، فسيتم طرح الأسئلة من جديد حول موقف "المعسكر الرسمي"، ومن المرجح أن يحصل الاحتجاج على حقنة تشجيع حقيقية، وربما حصل هذا أمس عقب قمع عنيف من رجال الشرطة للمظاهرة في تل أبيب.

* * *

يديعوت أحرونوت: بشأن اقتحام رفح.. إسرائيل: سنعرض خطتنا العسكرية على القاهرة لتهدئة مخاوفهم

بقلم يوسي يهوشع

تؤمن إسرائيل بأن إنهاء الحرب مع حماس في قطاع غزة دون معالجة رفح أمر غير ممكن، حيث الشريان الأساس لوسائل القتال المتطورة لمنظمة الإرهاب. أمس، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو أنه سيعقد "الكابينت" لإقرار الخطط العملياتية للعملية في رفح، بما في ذلك إخلاء السكان المدنيين لمنع أي توتر مع مصر حول مسألة النشاط المرتقب. يفترض أن تعرض إسرائيل على القاهرة خطة العملية التي تعتزم تنفيذها ضد أربع كتائب حماس المتبقية هناك كي لا تفاجئ المصريين.

فضلاً عن ذلك، يجب على إسرائيل تنسيق العمل مع المصريين بشأن العائق التحت أرضي الذي ترغب إسرائيل في إقامته معهم لمنع التهريبات مستقبلاً. وكل هذا بعد تهديدات تمس بالعلاقات بين الدولتين لدرجة تعليق اتفاق السلام. أمس، حذر مصدر مصري رفيع المستوى من تواصل الحرب في قطاع غزة في أثناء شهر رمضان. على حد قوله، أوضحت مصر في المحادثات بأن أي عملية عسكرية إسرائيلية في رفح في رمضان ستخلق أزمة لا تؤثر على إسرائيل فحسب، بل على المنطقة كلها التي هي على شفا بركان.

في خلفية التقدم في المفاوضات، ربما تتأجل العملية، لكن هناك توافقاً لدى المستوى السياسي والعسكري بشأن ضرورة تنفيذها. وفي هذه الأثناء، يتواصل القتال في القطاع ويجبي ثمناً باهظاً مع البيان عن سقوط الرائد أيال شومينوف قائد سرية في "جفعاتي" بإصابة صاروخ مضاد للدروع في مدينة غزة.

في خلفية الاتصالات، دخل رئيس الأركان الفريق هرتسي هليفي مرة أخرى إلى غزة لتقييم الوضع، وقال في محادثات مع ضباط كبار إن الضغط العسكري على حماس يساهم في تحقيق صفقة مخطوفين مع منظمة الإرهاب. "نحن في أيام من المفاوضات على تحرير المخطوفين. لا أعرف مدى تطور هذا، فهناك من هو معنى بذلك، أما نحن فنعنى بالقتال. أريدكم أن تعرفوا شيئاً واحداً: ثمة علاقة بين الأمرين، قال هليفي. "إن إنجازاتكم: تفكيك كتيبة أخرى، وبنية تحت أرضية أخرى، وتدمير بنية تحتية لحي آخر، والسكان الذين يخلون إلى مجالات أمنية... كلها أمور تضغطنا، آمل في تحقيق إنجاز حول موضوع تحرير المخطوفين". وعلى حد قول رئيس الأركان، فإن "هذا هدف الحرب. لنا نية لفعل الكثير كي نحققه، والجهد القتالي هو العمل الأكثر فاعلية الذي يساعد من يتفاوض في أماكن مختلفة على تحرير المخطوفين. هذه هي الرافعة التي نزل فيها حماس، وأنتم تنزلونها على نحو ممتاز. وينبغي مواصلة إنزالها بقوة. وآمل أن نعرف كيف نترجم هذا أيضاً إلى تحرير المخطوفين".

* * *

هآرتس: سموتريتش لواشنطن والعالم: دخلنا الحكومة لنملأ الضفة الغربية بالمستوطنين

في نهاية الأسبوع، أضافت حكومة نتنياهو إلى قائمة إخفاقاتها مواجهة جبهوية مع صديقة إسرائيل في العالم وموردة السلاح الرئيسة لها في أصعب حرب في تاريخها. بعد بضع ساعات من العملية التي وقعت قرب "معاليه أدوميم" [مستوطنة] الأسبوع الماضي، تباهى وزير المالية سموتريتش بقرار للمضي ببناء آلاف الشقق في المستوطنات – نحو 2350 في "معاليه أدوميم"، ونحو 300 في "كيدار" و694 في "أفرات" [مستوطنتان]. وهو "رد صهيوني مناسب" من قبيل إجراء إسرائيلي، غير أنه رد مناهض للصهيونية، بروح مشروع الاستيطان الذي يقوض إسرائيل من لحظة إقامته، ويدفع قدماً برؤيا أبرتهايد إسرائيل الكاملة.

يدور الحديث عن قرار إجرامي لحكومة مستوطنين تتجاهل العالم، وتستغل "الفرص" التي تقدمها لها العمليات والحرب كي تدفع قدماً باستمرار مشروع سلب الأراضي وتعميق الأبرتهايد الإسرائيلي في "المناطق" [الضفة الغربية]، وكل هذا برئاسة رئيس وزراء الأمر الوحيد الذي أمام ناظريه وبقاء حكومته الخطيرة.

في ذروة حرب، في لحظة يحاول فيها الأمريكيون تقريب هدوء إقليمي قبيل شهر رمضان وتحقيق تطبيع بين إسرائيل والسعودية وحل الدولتين، ها هي حكومة نتنياهو والمستوطنين تزج مزيداً من العصي في الدواليب ويشجعون التصعيد في الضفة والحرم [القدسي] قبيل شهر المسلمين المقدس. وبالفعل، سارع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ليوضح بأن المستوطنات تقوض السلام وتخرق القانون الدولي. الجمعة، قلبت إدارة بايدن سياسية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حول البناء في المستوطنات في الضفة (عقيدة بومبيو) وقضى بأنها غير قانونية.

من يخاف على مصير إسرائيل فعليه الترحيب بهذا القرار. فإعلان إدارة واشنطن عدم قانونية مشروع الاستيطان ينضم إلى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ودول أخرى على مستوطنين عنيفين. عملياً، الإعلان الحالي حول مكانة المستوطنات القانونية يشق طريقاً إلى خطوات أخرى، مثل وسم بضائع من المناطق مرشحة للتصدير إلى الولايات المتحدة، ووقف الارتباطات مع الشركات التي تعمل في الضفة. والرأي يقول إن دولاً أخرى ستسير في أعقاب واشنطن. كل هذه الخطوات تبين أن الولايات المتحدة والعالم فهموا بأن حكومة المتطرفين المحبة لإشعال النار ومشروع الاستيطان الهدام، سيدهورون إسرائيل والمنطقة كلها إلى الهوة. ثمة ضرورة لوضع حدود من الخارج بغياب قيادة مسؤولية في إسرائيل. ومع أنه عار لرئيس وزراء إسرائيل نتنياهو، ينبغي الترحيب بهذه الخطوة. فهي تثبت ما هي الصداقة الحقيقة.

* * *

الجيش والشاباك لنتنياهو: إذا تدهور الوضع برمضان لن نتمكن من وقفه

ترجمة: موقع عرب 48

أفاد تقرير إسرائيلي اليوم، الثلاثاء، بأن جهاز الأمن الإسرائيلي، أي الجيش والشاباك، يطالب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بإجراء مداولات جديدة حول القيود على دخول المواطنين العرب في إسرائيل إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه خلال

شهر رمضان المقبل، ومحاولة تغيير القرار بهذا الخصوص.

وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن جهاز الأمن قدم تقريرا أمنيا، جاء فيه أن "ثمة احتمالا مرتفعا لتدهور أمني" في الضفة الغربية، وأنه "في حال تحقق ذلك، ثمة شك إذا سيكون بإمكاننا وقفه، في موازاة القتال وانتشار القوات في جميع الجبهات" في إشارة إلى الحرب على غزة والقصف المتبادل مقابل حزب الله. وأضافت الإذاعة أن جهاز الأمن سيقدم لنتنياهو معطيات تشير إلى ارتفاع بنسبة 80% في عمليات إطلاق النار في الضفة والقدس، في السنة الأخيرة، وأنه منذ بداية العام الحالي وقع أكثر من 500 حدث أمني في هاتين المنطقتين.

وحسب التقرير، فإن جهاز الأمن الإسرائيلي يرصد محاولات من جانب حركة حماس لتوجيه عمليات مسلحة في الضفة الغربية. وذكرت الإذاعة أن وزير الأمن، يوآف غالانت، سيعقد اليوم اجتماعين أمنيين، سيشارك في أحدهما رئيس أركان الجيش ورئيس الشاباك، والثاني سيعقد في مقر قيادة المنطقة الوسطى للجيش الإسرائيلي.

وكان نتنياهو قد قرر خلال اجتماع حكومته، يوم الأحد من الأسبوع الماضي، تقييد دخول الفلسطينيين من مناطق الـ48 والقدس المحتلة إلى المسجد الأقصى للصلاة، خلال شهر رمضان في آذار/ مارس المقبل، وذلك رضوخا للضغوط التي مارسها وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، وخلافا لتوصية جهاز الأمن.

وقدمت الشرطة الإسرائيلية اقتراحا، خلال اجتماع الحكومة، بأن يتم فرض قيود على دخول المصلين دون سن 40 عاما إلى المسجد الأقصى، بينما يتم لاحقا البت بشأن القيود التي ستفرض على النساء والأطفال.

وقال بن غفير لموقع "واينت" الإلكتروني، الثلاثاء الماضي، إن "رئيس الحكومة أنصت إليّ مبدئيا، ومقابل ادعاءات مسؤولين أمنيين آخرين، الذين قالوا إنه لا حاجة إلى قيود. وقد وافق رئيس الحكومة على موقفي وموقف الشرطة بأنه يجب أن تكون هناك قيود، وحسنا فعل." وتابع بن غفير أنه "يهمني أمر واحد، يهمني أن يكون واضحا جدا جدا، وقاطعا جدا جدا، أنه توجد قيود. وأنا أقول أمرا آخر، هذه القيود ليست من أجل أن يتمكن إيتمار بن غفير من القول إنه توجد قيود. فقد حدث أمر ما في 7 أكتوبر، وحدث هنا أمر ما في الأشهر الأخيرة. ونحن نتذكر مفهوم دعونا نحتوي، ودعونا لا نفرض قيود. وهذا المفهوم انهار. وأعتقد أن القيود تحافظ على أمن جميعنا." وأضاف أنه "ما زلت أريد إقناع أعضاء الكابينيت بقضية اقتحام (الشرطة) جبل الهيكل عندما يكون هناك رفع لأعلام حماس أو صورة السنوار. وفيما بناتنا تغتصبن في غزة، لا أوافق على أن يروا صورا كهذه."

وتطرق بن غفير إلى احتمال اندلاع احتجاجات ضد هذه القيود، معتبرا أن "المجتمع العربي تصرف بشكل مثالي، وبين أسباب ذلك أن سياسة الشرطة في الأشهر الأخيرة كانت سياسة صفر تسامح. وعرب إسرائيل هادئون، وبين أسباب ذلك أن الشرطة عملت بموجب سياستي. ولأن المفتش العام للشرطة وقادة المناطق المختلفة مارسوا سياسة اليد المتشددة والحازمة."

* * *

حجم الإخفاق الإسرائيلي في 7 أكتوبر لا يزال يتكشف: إنذارات دون إجراءات

رغم مرور أكثر من 143 يوما على هجوم "طوفان الأقصى" الذي شنته حركة حماس على مواقع عسكرية وبلدات إسرائيلية في محيط قطاع غزة المحاصر، في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، لا يزال حجم الإخفاق الاستخباراتي الإسرائيلي يتكشف مع الكشف عن مزيد من الإشارات التي ظلت تتلقاها الأجهزة الأمنية حتى اللحظات الأخيرة عشية الهجوم، ورغم ذلك لم يتم اتخاذ إجراءات كافية لإحباط الهجوم.

وآخر ما تم الكشف عنه في هذا الشأن، مساء الإثنين، المؤشرات التي رصدها جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) والتي تتمثل بتفعيل العشرات من شراح الهاتف (بطاقات "سيم") الإسرائيلية في قطاع غزة، والمعلومات التي وصلت إلى جهاز استخباراتي آخر حول "تحركات غير عادية لجهات في قطاع غزة"، والطلب الاستثنائي لقيادة المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي والذي قوبل بالرفض تحسبا من "الكشف عن المصادر الاستخباراتية للجيش الإسرائيلي."

وبحسب هيئة البث الإسرائيلية ("كان 11")، فإنه في ساعات مساء الجمعة 6 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، تلقت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تحذيرات من الشاباك بشأن تفعيل عشرات الشرائح الهاتفية الإسرائيلية في قطاع غزة، ولم تحدد القناة ساعة تلقي هذه المعلومات لكنها ذكرت أن ذلك تم "قبل منتصف الليل بساعات."

التحذيرات والإجراءات

وأفادت القناة بأنه بعد تلقي المعلومات من الشاباك، المحادثة الأولى التي جرت حول هذه المسألة كانت بين الضابط المسؤول عن الاستخبارات العسكرية في القيادة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، والذي أشارت إليه بالحرف "أ" وبين قائد المنطقة الجنوبية للجيش، يارون فينكلمان. وبحسب التقرير فإن فينكلمان قطع إجازته في الشمال وذهب على الفور إلى مقر القيادة الجنوبية. وبعد ذلك بساعات قليلة، ذكرت "كان 11" أن المؤسسة الأمنية حصلت على معلومات جديدة تتضمن "مؤشرات أكثر خطورة" على نية حركة حماس تنفيذ الهجوم، وبحسب القناة فإن المعلومات وصلت من قبل جهاز استخباراتي آخر، قالت القناة إنها لا تستطيع تسميته، في إشارة إلى أن الرقابة العسكرية تفرض تعتيما على هوية هذا الجهاز. وذكرت القناة أن ضابط الاستخبارات العسكرية تلقى هذه المعلومات ونقلها مباشرة لقائد القيادة الجنوبية.

ووفقا لـ"كان 11"، وصل رئيس الشاباك، رونين بار، نحو الساعة الثانية فجر السابع من تشرين الأول/ أكتوبر إلى مقر الجهاز؛ ورغم تلقي الشاباك المعلومة بشأن شرائح الهاتف قبل ساعات من منتصف الليل، إلا أنه تقرر نشر فريق "تيكيلا" في الساعة 04:00 فجرا، وهي وحدة عمليات في الشاباك متخصصة بالتصفية ويتم نشرها لإحباط عمليات قبل تنفيذها.

ورفض المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي تقديم معلومات بالجدول الزمني المحدد للإنذارات التي تلقتها الأجهزة الاستخباراتية والأمنية الإسرائيلية بشأن عملية كتائب القسام، كما أنه رفض الكشف عن أي إجراءات ميدانية إضافية تم اتخاذها في تلك الليلة أو الفترة الزمنية بين أولى العلامات التحذيرية التي التقطتها الجهات المعنية، وبين أولى الإجراءات التي تم اتخاذها.

طلب القيادة الجنوبية الذي قوبل بالرفض

بدورها، نقلت القناة 12 الإسرائيلية أن في ليلة 6 - 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وبعد أن تعززت المخاوف لدى الجيش الإسرائيلي من إمكانية إقدام حركة حماس على عملية عسكرية، طالبت القيادة الجنوبية تقريب المروحيات القتالية من مواقعها؛ ولفتت القناة إلى أن المروحيات تتمركز عموما في قاعدة رامون، وفي حالات الطوارئ، يتم نقلها إلى قاعدة في وسط البلاد حتى تتمكن من الاستجابة لأي موقف في أي مكان.

وذكرت القناة أن قيادة المنطقة الجنوبية طلبت تقريب المروحيات القتالية "كإجراء أمني"، حتى تتمكن من الوصول إلى المنطقة الحدودية مع قطاع غزة عند أي طارئ؛ لكن طلب القيادة الجنوبية قوبل بالرفض بدعوى "الحفاظ على المصادر وتجنب الكشف عن مصادر استخباراتية" للجيش. وقالت القناة إنه "تم اعتماد هذه السياسة التي وضعتها شعبة الاستخبارات العسكرية في القوات البحرية والقوات البرية بموجب تعليمات مماثلة. ولم يتم اتخاذ مختلف أنواع الإجراءات التي كان من الممكن أن يتخذها الجيش، لأن التصور السائد في الجيش الإسرائيلي كان أن حماس تعتزم إجراء تدريب عسكري، ولا حاجة للمخاطرة في الكشف عن المصادر الاستخبارية.

تحركات "غير عادية" في غزة

وكشفت القناة 13 عن "علامة تحذيرية" أخرى وصلت إلى الجيش الإسرائيلي عشية هجوم حركة حماس، والتي تمثلت برصد "تحركات محيرة للغاية للمسؤولين في غزة التقطتها جهات استخباراتية وشخصتها على أنها غير طبيعية وغير عادية". ورغم هذه المعلومات وتفعيل شرائح الهواتف، إلا أن النخبة العسكرية والأمنية لم تر بذلك حدثا استثنائيا، وقدرت أنه مجرد نشاط تدريبي لكتائب القسام. ولم يتم إطلاع المستويات العليا في القيادة السياسية على تلخيص المداولات الأمنية التي أجريت في ساعات الليل. ولم يتم إبلاغ السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الجنرال آفي غيل، إلا في الساعة 6:10 صباحا، قبل 20 دقيقة من الهجوم، ولم يتم استدعاؤه لتقييم الوضع الأمني حتى الساعة 8 صباحا.

وذكرت القناة 13 أن الوحدة 8200 التابعة للاستخبارات العسكرية إشارات من قطاع غزة، تبين منها أن الأجهزة الخلوية التي تحتوي على شرائح إسرائيلية تم تفعيلها في وقت واحد من قبل عناصر حماس في قطاع غزة، عند حوالي منتصف الليل؛ ووصفت القناة هذا الإجراء بـ"الاستثنائي إلى حد كبير."

* * *